أحمد عزوز ومحمد خاين

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

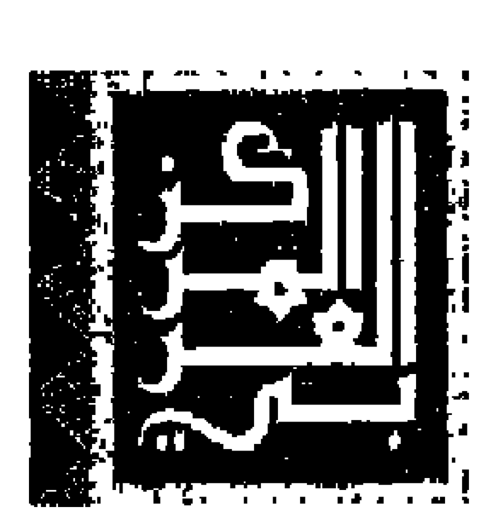
بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

أحمد عزوز

محمد خاين



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسـة أثناء النشـر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عزوز، أحمد

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي : بين شـرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي / أحمد عزوز ومحمد خاين.

127 ص. ؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 109 - 117) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2905-4

1. اللغة العربية - المغرب. 2. اللغة الأمازيغية - المغرب. 3. اللغات - الجوانب الاجتماعية - المغرب. 4. اللغات - الجوانب السياسية - المغرب. أ. خاين، محمد. ب. العنوان.

492.70147

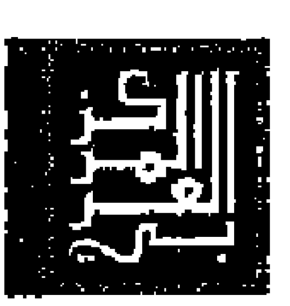
العنوان بالإنكليزية

Linguistic Justice in Maghrebian Society:
A Legitimate Demand and Threat of Political Exploitation

by Ahmed Azzouz and Mohammed Khayen

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2014

المحتويات

مقدّمة

قد يكون مفيدًا القول في هذا الاستهلال إنّ معالجة موضوع العدالة اللغوية ليس أمرًا سهلًا بسبب حداثة المصطلح، تداولًا واستعمالًا، أو من حيث المفهوم الذي لا يزال يكتنفه بعض اللبس والغموض.

لكن، على الرغم من حداثة المصطلح وجاذبيته، يدرك القارئ بداهة أنّه قابل للتدارس والتحديد، وإن لم نلقَ المعاجم اللغوية والاصطلاحية، عربية أكانت أم أجنبية، تتطرّق إليه أو تشير إليه، بحسب علمنا.

ربما يرى المتمعّن في موضوع العدالة - في بُعديه الاجتماعي والأخلاقي - أنه شغل منذ القِدم الحكماء والفلاسفة، فتناوله الإغريق ضمن فلسفة العدالة، وخصوصًا بعد أن تخطّى الإنسان المرحلة الفطرية الطبيعية ودخل الحالة المدنية (وقطع شوطًا كبيرًا فيها)، أو ما يُعرف بالحالة الاجتماعية بحسب نظريات العقد الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي[1]، غير أن المفكّرين لم يهتموا

---

(1) عبد القادر بوعرفة، «سؤال العدالة وحفريات الفهم،» في: عبد القادر بوعرفة، العدالة والإنسان: أسئلة الواقع ورهانات المستقبل (الجزائر: منشورات مخبر الأبعاد القيمية في الجزائر؛ دار آل رضوان، [2008])، ص 12.

بالعدالة اللغوية أو بوضعيتها المخصّصة أو المطبّقة على اللغات إلّا حديثًا.

يبدو أنّ الفلاسفة والسياسيين اشتغلوا بمسائل العدالة الثقافية، أو بأولوية الحقـوق الثقافية، قبل مصطلح العدالـة اللغوية، ولهذا يمكن القول إنّ مسألة اللغات كانت تعالج دائمًا في الخطاب العام الذي يتناول الثقافة[2].

من هنا نشـير إلى أنّ طرح موضوع العدالـة اللغوية جديد على المنظومـة الثقافية العربية، من المنظور الفلسـفي والقانوني والفكري؛ فهو في مرحلته الجنينية، ولا نبالغ إذا أكّدنا أنّه لا يزال في طور التبلـور والتكوّن حتى فـي الثقافات الليبراليـة الغربية ذاتهـا. فالمصطلح لم يـرد عربيًا إلّا في كتابـات إعلامية مغربية غير متخصصة، تدور في كلّيتها حول تشـريح الواقع اللغوي في المغرب الأقصـى وإفرازاته السوسـيوثقافية. ونعتقـد أنه دخل منظومة الثقافة العربية مـن خلال كتاب مترجـم حديثًا للباحث الفرنسي باتريك سـافيدان[*]. ونزعم أن دراستنا هي الأولى عربيًا في هذا المجال، لكـن لا يعني هذا أنه لم يسـبقنا فيه أحد، لأن آخريـن تناولوا جزئياتـه بعناوين أخرى، مثل الحقـوق اللغوية،

---

(2) David Robichaud, «Une théorie normative de la diversité linguistique,» (Thèse de doctorat, Université de Montréal, département de philosophie, 2008), p. 2.

(*) العنوان الأصلي للكتاب *Le Multiculturalisme* صدر عن المنشورات الجامعية الفرنسـية (Editions PUF) في عام 2009، نقله إلى العربية المصطفى حسـوني، ونشرته دار توبقال في الدار البيضاء (المغرب) في عام 2011. فيه إشارة إلى أبحاث فيليب فان باريس عن العدالة اللغوية بإيجاز شديد، وخصوصًا صفحة 62.

وكذلك ضمن مباحث علم الاجتماع اللغوي، كالتخطيط والسياسة اللغوية.

كما يمكننا القول إن موضوع العدالة اللغوية لم يحقَّق إلى الآن، ولم يعرف تراكمًا معرفيًا نظريًا كبيرًا بالصورة التي عرفتها مجالات معرفية معاصرة أخرى في ظلّ العولمة وتطوّر التقنيات والمعلوماتية.

لهذا، علينا في هذا المقام بسط مفاهيم العدل والعدالة واللغة لتدارسها، وإظهار العلاقات القائمة بينها، وممارساتها في المجتمعات التعدّدية، كي يتسنّى لنا تجاوز بعض التعريفات الكلاسيكية لتلك المصطلحات التي لا شكّ في أنّها أُوسعت بحثًا وأُشبعت تحليلًا عبر العصور المتعاقبة.

يفيد هذا ضمنًا أننا سنُبرز تطبيقات العدالة على المسائل اللغوية، الأمر الذي يتطلّب بالضرورة التطرّق إلى مفاهيم مجاورة أو محايثة تتماهى معها، كالحقوق اللغوية والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والمواطنة اللغوية والتسامح اللغوي، وهي مصطلحات أصبحت تطفو على سطح الثقافة المعاصرة ومعارفها، فضلًا عن البحوث اللسانية الاجتماعية والقانونية والتعددية الثقافية والاقتصادية، لارتباطها بمجالات الحياة المختلفة.

إن **فكرة البحث** مستوحاة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته، ولا تزال تعيشه، المجتمعات المغاربية بعد التحول الديمقراطي الذي مرّت به في العقدين الأخيرين، وهو أمر لا

يخفى على أحد، وتجسّد بالتوجه إلى الاعتراف بالواقع اللغوي كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون، فنجم عنه تراكم معرفي مميز أطّر المسألة اللغوية وصاحب تطوّراتها، وتمظهر في نصوص نظمت التعامل مع الحالة اللغوية، خصوصًا في الجزائر والمغرب، وكذا الخطاب الذي أنجزته النخب المغاربية في هذه المسألة، والذي تميّز بصبغة سجالية راوحت بين الاعتدال والتطرف، من جميع الجوانب، وبين الأيديولوجيا والعاطفة، وكذلك بين العمق والسطحية.

يمكن إجمال أسئلة الإشكالية في الآتي:

- ما مدى تجسيد مبدأ العدالة اللغوية في الواقع، وكيف نساوي بين لغات متباينة في قدرتها وأهليتها لاستيعاب جميع مستجدات الحياة في مختلف مناحيها؟

- أليس في المساواة بين هذه اللغات المؤهّلة سلفًا وتلك التي تحتاج إلى مَعيَرة ونظام كتابي راقٍ مجافاة لمبدأ العدل الذي يقوم على التفاوت والاستحقاق؟

- أليس من المفارقة، في زمن العولمة الذي تُكرَّس فيه هيمنة لغوية أحادية على العالم قاطبة، أن تنادي النخب المغاربية بالتعدّد المؤدّي إلى التمزّق بدلًا من الالتفاف حول لغة عربية قوية تمتلك من أسباب المنعة ما يؤهّلها لتحدي الهيمنة اللغوية المعولمة؟

- هل من طبيعة العدالة اللغوية أن نُلزِم الجماعات اللغوية غير الناطقة بالأمازيغية بتعلمها بفعل دسترتها ومساواتها بالعربية،

أم يجب الأخذ بمبدأ الجهوية في تطبيق هذا المبدأ الدستوري؟

- كيف تكــون العدالــة اللغويــة فــي المنظومــة التعليمية والإعلامية والقانونية وفي الإدارة وغيرها من هياكل الدولة، باعتبار أن الأمازيغية «أمازيغيات»؟ وما هو مصير أخواتها الأخريات؟

نظرًا إلــى أن رصد الموضــوع وتتبّعه من الناحية الفلســفية والمنطقية والقانونية لم يكونا من الموضوعات المصدرة من خارج أقاليمنــا، أو فكرة جاهــزة، يمكننا القول إنّهما مــن البحوث التي ظلّت ترزح تحت وطأة واقعنــا كما ترزح أخرى. وعلى الرغم من ذلك، لم نجرؤ على تناولها، ما يجعلنا - في أكثر الأحيان - نقول إنّ الوعي بحياة مجتمعاتنا وســلوكياتنا وتفكيرنا ضئيل، ويصعب تناولها، لأنّ العلاقات داخل واقع مجتمعات الدولة العربية معقدة ومتشابكة، ولذا فالإجابة عن تلك الأســئلة كلّها ليس أمرًا يسيرًا. ولكننا سنســعى إلى الإجابة عنها في ضوء العناصر الآتية بعد هذه المقدّمة.

نشــير قبل ذلك إلــى أن المنهــج الأكثر ملاءمــة لمثل هذه المقاربات هو المنهج التحليلي الاســتقصائي الذي يتتبّع الظاهرة، فيصفها ويفكّكها، مبيّنًــا تمظهراتها وتداعياتها في مختلف النواحي السوسيوثقافية للمجتمع.

بناء على ما تقدّم، فإنّ غاية دراسة القضية اللغوية في المغرب العربي على الســاحة الفكرية هي عرض الوضع اللغوي في الدولة الوطنية المســتقلة، ومقاربة المســألة للتعرّف إلى جذورها، بهدف

تشخيص الأدواء بمنأى عن المزايدات السياسوية التي سادت على الســاحة، أو الانتصار من منطلق أيديولوجي صــرف لطرف على حساب آخر.

كما أنّ القصد من ذلك هو تقديم إجابات عن أسئلة كبرى نرى أنها لم تطرح، وإن طُرحت فبكيفية مبتسرة، وقُدّمت لها إجابات لم تمسّ القضية في مفاصلها.

أولًا: تعريف مصطلح العدالة اللغوية

ساد العرف بين الدارســين، واقتضت صرامة المنهج العلمي أنّه حيــن يضطلع الباحث بقضيّة ما، أو يســعى إلــى إبراز ظاهرة، كيفما كانت طبيعتهــا، أن يحــدّد أولًا المفاهيم التــي تحيل إليها المصطلحات المفاتيح، لإيضاح الرؤية وتبديد ضبابية المسار، ومن ثمّ يتجلّى تصوّر المفهوم ومحتواه وعناصره.

يقول ابــن منظــور: «إن العدل هو ما قــام في النفــوس أنّه مستقيم»[3]، ويقابله في اللغة الفرنســية كلمة justice، وتعني التقدير المنصف والاعتراف واحترام الحقوق وما يستحقه كل فرد[4]، وهو ما يؤدّي إلــى إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليــه، أي إنّ العدل «هو إعطاء كلّ ذي حق حقّه، أو وضع الأمور في مواضعها الحقّة»[5].

---

(3) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لســان العرب (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، مادة (عدل).

(4) Paul Robert, *Le Petit Robert*, rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey-Debove (Paris: [Le Robert], 1992), t. 1, p. 1057.

(5) جمال البنا، نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإســلامي (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، [2011])، ص 83.

إذًا، العدل يعنـــي تمكين أصحـــاب الحقوق مـــن حقوقهم، لأنّ الحقـــوق معرّضـــة للاعتـــداءات والانتهـــاكات والادّعاءات والخصومات، لكونها مرتبطة بحماية الذات الإنســـانية ومقامة على المنافع. ولذلك ندرك أنّ إقامة العدل ليس أمرًا هيّنًا، لما يكتنفه من ملابسات الاجتماع، ولما لأحواله من انعكاسات عليها[6].

قد تفضي العدالة إلى ما نعته بول روبرت (P. Robert) في معجمه بعدالة السلْم[7] (la justice de paix)، وكل ما لم يكن مستقيمًا أو منتظمًا كان جورًا وظلمًا، ويقابله في اللغة الفرنســـية injustice. كما عرّفتها **دائرة المعارف الفلســـفية** بوصفها من المفردات التي تُفهم وتُعرف بدلالة ضدّهـــا، فضدّ العدالة الظلم، وهو «شـــعور بعدم المســـاواة نتيجة التمييـــز والمحاباة في المعاملة أيًّـــا كان باعث هذا التمييز في المعاملة»[8]. فإذا كانت العدالة تعني في استعمالها المتداول والشائع بين الناس الوقوف على مسافة واحدة تجاه أفراد المجتمع، من دون تحيّز لطرف على حســـاب آخر، وفق قواعد ومبادئ مقررة سلفًا[9]، وهي «كناية عن تكافؤ الفرص في توزيـــع الدخل والثروة، ومقاومة

---

(6) محمد التومي، **المجتمع الإنســـاني في القرآن الكريـــم**، ط. 2 (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 388.

(7) Robert, t. 1, p. 1058.

(8) حســـام الدين علـــي مجيد، **إشـــكالية التعدديـــة الثقافية في الفكر السياســـي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع**، سلســـلة أطروحات الدكتـــوراه؛ 85 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 214.

(9) طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ وميغان موريس، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحـــات الثقافة والمجتمع**، ترجمة ســـعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 214.

جميع أشـــكال التفاوت الطبقي، والاســـتغلال والفقـــر والتهميش، وتنمية علاقات التضامـــن والتكافل بين أبناء الوطـــن»[10]، فربما لا يستثني هذا الوصف العدالة اللغوية التي نحن في صدد تحليلها.

إن ما يهمّنا من مفاهيم العدالة في هذا المســـعى هي تلك التي تركّز على الحقوق الجماعية للجماعات اللغوية الثقافية من منطلق أن العدالة هي «نمط من العلاقة الاجتماعية أو السياسية يتمّ بموجبه معاملة كل شـــخص أو جماعة على أساس المساواة، وذلك استنادًا إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع»[11].

بنـــاء على ذلـــك، وجـــب التمييز فـــي الحقـــوق اللغوية بين الحقوق الشـــخصية المتعلقة بالأفراد والحقوق الجماعية التي تعود إلى مجموعات إثنيـــة أو قومية تعيش في ظلّ دولـــة واحدة. ومن ثمّ ما زال المتخصصـــون يجدون في المجـــال القانوني صعوبات في جعل الحقوق اللغوية فرعًا مســـتقلًّا بذاتـــه ضمن التخصصات القانونية والسياسية، لذلك، هم يقاربون هذه المادة بمفاهيم قانونية اعتادوها، وفـــي مقدمها حقـــوق الأقليات التي تتضمـــن الحقوق اللغوية أيضًا[12]، ما يدفعنا إلى القول إن العدالة اللغوية هي أدوات إشـــاعة العدل بين الأفراد، وهي الآلية التي يتحقـــق بها العدل بين

(10) المشـــروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ط. 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 103.

(11) مجيد، ص 214.

(12) عبد الهادي بوطالب، «حق اللغة (المخلوق الحيّ) في الوجود والبقاء والتطور والوحدة،» محاضرة، ص 3، على الرابـــط: <http://www.aljabriabed.net/n24_09hanun1.htm>.

اللغات التي تُؤسس المشهد العام لدولة ما، عبر تبنّي سياسة لغوية تعددية تعتــرف بحق كل جماعة لغوية في التعاطــي بلغتها، إن في الحيز الجغرافي الذي تشــغله داخل الدولة - الأمة المعاصرة، أو على امتداد وجود الناطقين بها، على أســاس من المواطنة اللغوية التي تعنــي «التوزيع الثقافي واللغوي لأفــراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بالمســاواة في الحقوق والواجبات، وعلى أساس تعاقد ثقافي - لغوي بين الدولة والمواطن»[13].

لا بد من الإشــارة إلى أنّ زمن الدولة القومية المتجانسة التي لم تكن تســمح بوجود غير عرق واحد ولغــة واحدة وفكر واحد، وتعمل على تحقيق الاندماج القســري، تراجع وأصبح محلّ جدال ونقاش؛ فقاعدة دولة مركزية، فرنســا مثــلًا، ذات التصوّر المتميز للمواطنة الجمهورية، ولغة رســمية واحــدة، وجنس واحد لا تني المنظّمات الأوروبية تصفها بأنّهــا مفارقة تاريخية، في حين قُدّمت الدولة التعدّدية المتنوعة اللغات والثقافــات بأنّها تعبير صادق عن المنظور الحديث للدولة[14].

ازداد النقاش والجدال الفكريان منذ تسعينيات القرن الماضي

---

(13) انظــر: مبارك حنــون، «الوضع اللغــوي بالمغرب في أفــق العولمة: نحو إيكولوجيا لغويــة،» مجلة فكر ونقــد (المغرب)، العــدد 24 (كانون الأول/ ديســمبر 1999)، متوافر على الرابط: <http://www.aljabriabed.net/n24_09hanun1.htm>.

(14) ويل كيمليكا، أوديســا التعدّدية الثقافية - سبر السياســات الدولية الجديدة في التنوّع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة؛ 378 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ج 2، ص 20.

العنوان الأصلي: *Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity.*

في شأن إعادة تعميم مشروع بناء الدولة-الأمّة، والكيفية التي يجب أن يُتعامَل بموجبها مع التعدّد بأنواعه الثقافي واللغوي والإثني، من منطلق أنّ المساواة والحرية على المستوى الفردي لم تعودا كافيتين لإرضاء مطالب الأقليات؛ حيث أصبح الوعي بالتباين الثقافي يتمتع بقوّة لا يمكن إنكارها، بسبب السياسات المنتهَجة في عملية بناء الأمّة خصوصًا، ومشروع بناء الدولة - الأمّة عمومًا.

لم يخرج الجدال في أبعاده عن العدالة وكيفية تحقيقها عمليًا، أي إنّ دعاة التعدّدية الثقافية يحاولون توسيع نطاق العدالة ليشمل المستوى الجماعي، إضافة إلى مستواها الفردي، بخلاف أنصار الليبرالية الفردية الذين يفضّلون حصرها في النطاق الفردي[15]. وربما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التحوّلات الجذرية الواضحة التي تراكمت في الميادين المختلفة والتقلبات المتسارعة في العالم، نتيجة تطوّر الاتصالات واجتهاد الجمعيات المدنية والمؤسسات الفكرية في العالمين الغربي والعربي.

يوحي هذا بتغيّرات بنيوية حدثت، وستحدث في عالم الفكر، على مستوى العقول والذهنيات، وستعيد هيكلة مستقبل الثقافة العالمية التي لا يمكن الآن تحديد مداها ومراميها وأبعادها بدقّة: «فلقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم، كما ازدادت المنازعات حولها وراحت تحلّ محلّها نماذج من التعدّدية الثقافية للدولة والمواطنة»[16].

---

(15) مجيد، ص 157.

(16) كيمليكا، ج 1 ، ص 17.

ومن ثمّ أصبحنا نشـــهد انتقالًا من نموذج الدولة الإثنية إلى الدولة المدنية[17]، مع ما يترتب عليه من تبعات تكون بمنزلة عبء إضافي، على الدولة أن تراعيه وتتحمّله.

بحســـب علمنا، فإنّ من أوائل من تعـــرّض لمصطلح العدالة اللغوية، بل أشـــاعه، في حقل الدراســـات الفلســـفية السياسية هو فيليب فان باريـــس(*) (P. van Parijs)، لينطلق بعد ذلك إلى قطاعات معرفية مجاورة، وكان يرى أنها تقوم على دعائم هي:

- الاعتراف بالتنوع اللغـــوي داخل حدود الدولـــة، والتأكيد الرمزي للمساواة بين اللغات.

- تبنّي لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدولة، أطلق عليها باريس «اللغة الوسيطة» (Linguæ franca).

- امتلاك مواطني الدولة المقيمين في أقاليم الأقليات الشجاعة

---

(17) Mathias Koenig, «La Gouvernance démocratique dans les sociétés multiculturelles,» Unesco (2003), [en ligne], <http://www.unesco.org/most>.

(*) فيليب فان باريس: فيلســـوف واقتصادي بلجيكي، مـــن مواليد 23 أيار/ مايو 1951، خريج جامعة أكســـفورد، والجامعة الكاثوليكية في لوفان (بلجيكا)، يشغل حاليًا كرسي الفلسفة في الجامعة الكاثوليكية في لوفان. يجيد الفرنسية والإنكليزية والهولندية والألمانية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية، وهو ناشـــط سياسي من أشد المدافعين عن حق الأجانب في الانتخابات المحلية، له عشـــرات البحوث، نذكـــر منها كتابه هذا الذي تناول فيه رؤيته للعدالة اللغوية وكيفية تحقيقها: *Linguistic Justice for Europe and for the World* (Oxford: Oxford University Press, 2011),

إضافة إلى مجموعة كبيرة من المقالات والمحاضـــرات تخدم كلها الفكرة ذاتها، وبمختلف اللغات التي يكتب بها. وكان قد بدأ يهتم بمصطلح العدالة اللغوية حينما أخذ سنة سبتية أمضاها في يال وأكسفورد بين عامي 1997 و1998.

والتواضع لتعلم اللغات المحلية المرسّمة وفق مبدأ الجهوية في تلك الأقاليم.

- تبنّي مبدأ الجهوية اللسانية (Principe de la territorialité linguistique) الذي يقوم أساسًا على الاعتراف بحق كل جماعة لغوية في استخدام لسانها داخل حدود إقليمها[18].

حاول فان باريس في مؤلّفه *Linguistic Justice for Europe and for the World* الذي أعدّه لهذا الغرض «تبيان صور انعدام العدالة ذات الصلة بالتنوع اللغوي، ومن أهمها هيمنة اللغة الإنكليزية في أوروبا، وفي العالم، كما قدّم مجموعة من المبادئ رأى أنها قابلة للتطبيق، وكفيلة بتحقيقها. كما ناقش المسألة من منطلق أن العدالة اللغوية المقصودة هي عدالة تشاركية، وتوزيعية، يراد بها حفظ الكرامة بالمساواة بين اللغات[19]. وهو ما يؤدي إلى:

• إدارة الشأن اللغوي المتنوع في المجتمع بسلاسة وانسيابية وبحكمة وموضوعية حتّى لا تثار حساسية بين المركز والهامش.

• الاعتراف بالآخر بما يمثله من مغايرة واختلاف، من أجل اجتثاث بؤر التوتر من جذورها. وما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الاعتراف بالآخر واعتماد حقوقه يجب عدم التعامل معهما بأنهما:

---

(18) انظر: Philippe Van Parijs, «La Justice linguistique en Europe et dans le monde,» *L'Annuaire du Collège de France*, 109ème année, [en ligne], <http://annuaire-cdf.revues.org/423>.

(19) Philippe van Parijs, «Plaidoyer pour une territorialité linguistique,» traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur,» *Politique*, no. 73 (janvier- février 2012), p. 79.

«تسويات خاصة أو موقتة لمشـــاكل معيّنة»[20]، بل لا بد من اعتباره «التزامات وحقوقًا أساسية»[21] مطلوبة لتحقيق العدالة في جوهرها، لا البحث عن دواعي الاستقرار فحسب.

• شـــيوع الاســـتقرار في المجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنمية الشاملة للدولة - الأمّة.

• الثراء والتنوع الإيجابيان بتلاقح العبقريات والتجارب الإثنية المختلفة التي تتكوّن منها الدولة - الأمّة.

• قيام الدولة على مبدأ المواطنة الدســـتورية التي يتســـاوى فيها الجميع مهما تكـــن إثنياتهم ولغاتهم وأديانهـــم وانتماءاتهم السياســـية، بحيث يكون المبـــدأ الفاصل في ذلـــك هو الحق في تكافؤ الفرص، والاستحقاق بحسب القدرات التي يتميز فيها كل فرد داخل المنظومة المجتمعية، ومـــا يقدّمه من إضافة نوعية إلى مجتمعه.

تكملة لهذا البســـط المفاهيمـــي، وجب طرح مفهـــوم اللغة بمنأى عـــن التعريفات التـــي ركّزت علـــى أنّها وســـيلة الاتصال المثلـــى التي تعبّر عن الهويـــة الخاصة؛ باعتبارها «ليســـت التعبير عن الوجدان، الذي يدخل فـــي مفهوم المثالية، وإنّما هي الوجدان نفســـه»[22]. فعلى الرغم من أهمّية هذا الطرح، تبقى أوسع من كلّ

---

(20) مجيد، ص 21.

(21) مجيد، ص 21 .

(22) عن كارل ماركس، «الأيديولوجيا المثالية،» في: إحسان سركيس، «الدولة-الأمّة،» مجلة دراسات عربية، العدد 7 (أيار/ مايو 1979)، ص 60.

حدّ حاول تأطيرها، فهـي «بيت الكائن البشـري، فيها ينظم أمور معاشـه، ويخزّن رموزه وثرواته، إنها تؤويه وتحفظ أسراره، ومنها يرى العالم ويدركه»[23].

مفاد ذلـك أنّ اللغة تحمل فـي معجمها ونظامهـا الصوتي ونحوها تاريخ المجموعة التي تنطق بهـا وعلاقاتها بالمجموعات الأخرى، وطبيعة هذه العلاقـات ومكانة الناطقين بها بين التنقلات الجغرافية والنشاط الحيوي. فهذا كله يترك آثارًا وبصمات في اللغة التي هي المصـدر الأول لامتلاك المعرفة والتحكم بها اسـتثمارًا وتحويلًا، وملمح مهمّ في تحديد هوية الفرد.

ثانيًا: المرجعية الفلسفية للعدالة اللغوية

لو حاولنـا تحديد الإطـار الناظم لفكـرة العدالـة اللغوية، لوجدناه يسـترفد مرجعيته من حقـول معرفية عديـدة، تعود في مجملها إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما سنلحظ أن اهتمام السياسيين بمسألة العدالة والحقوق اللغوية للجماعات التي تعيش في فضاء الدولة الواحدة الحديثة العهد يعود إلى تسـعينيات القرن الماضي والعقـد الأول من الألفية الثالثة. فهذه المسـألة لم تحظَ بهذه العنايـة إلاّ بعد نزاعات كثيرة ذات منشـأ لغـوي في مناطق عديدة فـي العالم، إذ اقتـرن البحث عن التجانـس اللغوي عادة بإنشـاء الدول القومية بعد زوال الظاهرة الاسـتعمارية، واشتدّت حدّته أكثر منذ فترة ليسـت بعيدة، خصوصًا في دول البلقان، بعد

(23) حنون، «الوضع اللغوي بالمغرب في أفق العولمة».

انهيار الاتحاد السوفياتي[24]، وما استتبع ذلك من إبادة عرقية في أكثر من منطقة في العالم، حصلت بسبب انعدام التسامح اللغوي، فضلًا عن الضغط الذي تمارسه اللغات المحلية التي يتكلّم بها عشرات الملايين، وما تمارسه اللغات الأوروبية التي ينقلها التعليم وعوامل التبادل الاقتصادي، وكذلك «السياسات التربوية التي تنتهجها الحكومات لصالح اللغات الاستعمارية»[25]، وسكوت أو قبول الشعوب بذلك، إضافة إلى انعدام قانون العدالة اللغوية الذي يضع حدًّا لتلك الممارسات. ومن ثم بدأ هذا الاهتمام يتبلور في نظرية سياسية تعنى بتدبير الشأن اللغوي، وفق رؤية ديمقراطية تعددية تعترف بالتنوّع، وتصون وحدة المجتمع والدولة معًا.

إضافة إلى ما سبق، فإنّ الطروحات التي قُدّمت في شأن مسألة التنوع اللغوي، والمقترحات التي حاولت حل مشكلاته من أجل تحقيق الانسجام والتناغم داخل إطار الدولة - الأمّة، تندرج ضمن نسق أعم وأشمل، أُطلق عليه مصطلح تيار ما بعد الحداثة[26]، وهو يهدف إلى تجاوز ما اصطُلح عليه وضعية الأكثرية - الأقلية التي تمخّضت عنها عمليات بناء الدولة الحديثة، والانتقال إلى وضعية المواطنة المتعدّدة اللغات والثقافات، وهي المواطنة التي أُسّس فيها العدالة على دعامتين: الحرية والمساواة في الحقوق

(24) انظر: «الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات،» تقرير اليونسكو العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2009، متوافر على الرابط: <http://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/pdf/unescoreport.pdf>.

(25) بوطالب، ص 6.

(26) مجيد، ص 19.

اللغوية الثقافية، الفردية منها والجماعية لجميع مواطني الدولة[27]. وسنتناولها بعد تقصّي جذور العدالة اللغوية، واستكناه التربة الحاضنة لفكرتها، والداعمة لحماية التنوع اللغوي، فهي سياسية في المقام الأول وفلسفية في المقام الثاني، لأنّها ترى أنّ قوّة المجتمع في تنوّعه وفسيفسائيته.

لكن مثل هذا التصوّر يبقى في الأغلب نظريًّا، لأنّ المنافسة بين الكيانات اللغوية في المجتمعات تبقى واقعًا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره.

هنا تتحوّل السياسة اللغوية إلى فلسفة يتمّ إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة؛ إذ يمكن لهذه الفسيفساء اللغوية والقومية، في ظل غياب العدالة الاجتماعية (اللغوية) والوعي الحضاري الوحدوي، أن تكون عاملًا من عوامل تهديد الأمن القومي وزعزعة الاستقرار[28].

عرف العالم بدءًا من منتصف القرن العشرين تناميًا لنضالات الشعوب والأمم المقهورة التي كانت تبتغي التخلص من رواسب الاستعمار وتبعاته، فنجم عن ذلك بالضرورة تبنّي سياسات وطنية تتوخّى التخلّص من التخلّف في مختلف الميادين، وتحقيق العدالة الاجتماعية المغيّبة في الحقبة الاستعمارية، ومنها إحلال

---

(27) مجيد، ص 22.

(28) المصطفى تاج الدين، في: التسامح، العدد 9 (شتاء 2005)، ص 154.
وهي مجلة فصلية إسلامية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عمان.

اللغة الوطنية محلّ لغة المستعمر في تسيير شؤون الدولة. وأدّى تبنّي لغة بعينها إلى مطالبة باقي المجموعات التي يتكوّن منها كيان الدولة المستقلة بأن يكون للغاتها حضور رسمي، بمنأى عن النزعة الفولكلورية، والاحتفاء بها بوصفها مجرّد موروث تقام له المهرجانات، ما يعني أنّ التعددية اللغوية تصبح «طريقة للحياة والتفكير، وليس مجرّد سبيل للاحتفاء بالتنوع الثقافي»[29].

مؤدّى ذلك أنّ هذا التغيير كان «نتيجة العمليات السياسية المحلية التي تنشأ داخليًا. وبعد فترة من المنازعات والمفاوضات الداخلية، واستجابة لتحرّك مكثف من بعض الأقليات، انتهى عدد من البلدان إلى أن النماذج القديمة لم تعد تتناسب مع ظروفها التاريخية والسكانية الخاصة»[30]. الأمر الذي يعني أنّ انحياز الدول المستقلّة بسياستها اللغوية للغة ما على حساب اللغات الأخرى له دواعٍ كثيرة، منها:

- أنّ النخب الحاكمة رأت في اللغة المتبنّاة لغة عالمة.

- أنها لغة أغلبية سكان الدولة، وثبت تاريخيًا تجاوب الأقلية معها وتواصلها بها.

- أنّها ضامنة وحدة الأمّة وتماسك بناء الدولة.

أدّى ذلك إلى تبلوّر الوعي بضرورة العمل على تبنّي الدولة سياسة لغوية عادلة، ما يعني بداهة أنّ للعدالة اللغوية بُعدًا وطنيًا،

---

(29) مجيد، ص 153.

(30) كيمليكا، ج 1، ص 17-18.

وأنّها تخص إقليمًا أو مجموعة أقاليم معينـــة، وتضطلع بها الدولة لصون المجتمع من أي انحراف.

يمكننـــا أن نضيف إلـــى ما ســـبق، توالي صـــدور النصوص والمواثيق الدولية تباعًا من الهيئات الأممية، خصوصًا من منظمتَي الأمم المتحـــدة واليونســـكو(*) التي عملت على تشـــجيع تكريس سياســـات لغوية تعددية عادلـــة، تُحمى بموجبها لغات الشـــعوب الأصلية، والأقليات الإثنية، والمهاجرين.

يحيلنا هذا ضمنًا إلى اكتســـاء هذا التحـــوّل أيضًا طابعًا دوليًا، لأن تلك الهيئات ضغطت على الدول لتبنّي سياسة تعددية ثقافية/ لغوية: «وســـوف تجد الحكومات - التي هي على اســـتعداد للنظر في مســـألة تبنّي المواطنة المتعددة الثقافات - «طابورًا» طويلًا من المنظمات على اســـتعداد لتقديم العون والمهارات الفنية والخبرة والدعم المالي»[31].

بـــل إنّ نصوصًا كثيـــرة ربطت بين التنـــوّع اللغـــوي والتنوّع

(*) منها اتفاقيـــة مكافحة التمييز في مجـــال التعليـــم (1960)؛ الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ إعلان حقوق المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (1992)؛ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة عملـــه (2001)؛ اتفاقية صون التـــراث غير المـــادي (2003)؛ التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واســـتخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبيرني (2003)؛ اتفاقية حماية تنوع التعبير الثقافي (2005) وتعزيزه؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007).

(31) كيمليكا، ج 1، ص 18.

البيئـــي[32]، وعدّتهما في مرتبــة واحدة من الأهميــة؛ إذ يتّضح أنّ الضياع المتوقّع لكثير من اللغات سيضرّ بجميع أنواع التنوع، وليس التنوع الثقافي فحسب، من حيث هو تعدّد وثراء لوجهات النظر عن العالم والنظم الفلسفية، كما سيضر بالتنوّع البيئي والإيكولوجي، إذ تبين الأبحاث بصورة متزايدة وجود صلـــة بين تأكّل التنوع اللغوي وتأكّل المعرفة بالتنوع البيولوجي.

كما تجد هذه الأفكار صدى لها ضمن إطار فلسفي عام عرف بـــ «العدالة التوزيعيـــة» (La Justice distributive) التي أسســـت على مقولة لأرســـطو ترى أنّ الشرّ أنتجه ســـوء التوزيع، وبالتالي يؤدي التوزيع دورًا أساسيًا في استقرار المجتمعات المتقدّمة، وهو يشمل جميع المجالات التي تحسّـــن حياة الإنســـان وكرامته، وخصوصًا التوزيع في المجالين السياسي والاجتماعي[33].

أمّا العدالة التوزيعية فهي قوام العدالة الاجتماعية التي أضحى يُنظر إلى العدالة بموجبها أنها نظرية سياســـية لا فلسفة أخلاقية[34]،

---

(32) نشـــأ في هذا المجـــال مفهوم العدالـــة البيئية كـ «مصطلح قائـــم بذاته، في الولايات المتّحدة، فـــي مطلع الثمانينيات، حين اســـتطاعت جمعيـــات المحافظة على البيئة من اكتشـــاف أخطـــار المصافـــي، والمعامل بالخصـــوص، على صحّة الإنســـان وحياته، وارتبطـــت المخاطر خاصة بالمناطق الفقيرة التي تســـكنها الأغلبية من الســـود والملونين الأميركيين... وعلى هـــذا يُقصد بالعدالة البيئية اتّخـــاذ جملة من الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشـــوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق الفقيرة أو المســـحوقة في المجتمع...»، انظر: بوعرفة، ص 41.

(33) بوعرفة، ص 36.

(34) جـــون رولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر حاج اســـماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 81.

وذلك بفضل البصمات التي أضافها جون رولز(*) (J. Rawls)، والإثراء الذي قدمه ويل كيمليكا(**) (W. Kymlicka).

خلاصة هذا الطرح أن البشر خُلقوا غير متساوين في أوضاعهم الاجتماعية ومواهبهم، ومن ثم من غير المنصف توزيع الأعباء والمنافع بقدر متساوٍ، ما يعني أن القاعدة التي يجب أن يُؤسّس عليها التوزيع لتلك المنافع والأعباء هي: الجدارة، أو الحاجة، أو المصلحة، وبذلك جعلها من المعايير التي ينال بموجبها الفرد نصيبه في المحصلات النهائية[35].

اكتسى الحوار في شأن العدالة الاجتماعية وواجبات إعادة توزيع الثروة أهمّية في جوانبه الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر طبيعي في تقويم الإمكانات التي تؤسّس للتدخل الذي تتقدّم به التوزيعية في سبيل مساعدة الأقليات اللغوية. كما أن فكرة العدالة تنطلق لدى رولز من التراث الفلسفي الذي خلّفه جون لوك وجان جاك روسو وإيمانويل كانط، بالدعوة إلى

(*) جون رولز (2002-1921): فيلسوف سياسي أميركي، من أكثر فلاسفة القرن العشرين دراسة ونقدًا، تمحورت اهتماماته الفلسفية حول موضوعي الأخلاق والعدالة ومدى صلتهما بالحرية الفردية والتكافل الاجتماعي. من أشهر أعماله التي لاقت رواجًا كتابه *A Theory of Justice* (**نظرية العدالة**) الصادر في عام 1971، وكذا الكتاب الذي حمل مراجعاته *Justice as Fairness: A Re-Statement* (**العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**) الصادر في عام 2001.

(**) ويل كيمليكا: فيلسوف كندي، اكتسب شهرته من اشتغاله على التعددية الثقافية. يشغل حاليًا كرسي الفلسفة السياسية في جامعة كنغستون، كندا. من أشهر أعماله *Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity* (**أوديسا التعدّدية الثقافية - سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوّع**).

(35) مجيد، ص 216.

إحيائه بعدما تلاشى وتوقّف العمل به منذ عام 1800، وهو لا يركّز على فكرة تبرير وجود الدولة، وإنّما يعمل على تبرير فكرة توزيع «المنافع» و«الأعباء».

يمكن تجميع أفكار رولز في شأن العدالة التوزيعية بحسب ما جاءت في آخر مؤلفاته *Justice as Fairness: A Re-Statement* **(العدالة كإنصاف: إعادة صياغة)** الذي أصدره قبل ثلاثة أعوام من وفاته، ويعدّ بمنزلة مراجعة لكتابه الصادر في عام 1971 *A Theory of Justice* **(نظرية العدالة)**، لأنه صحح فيه أفكاره وأعاد إثراءها، كما ردّ فيه على منتقديه، فهو يرى أنّ الأرضية الصالحة لتجسيد العدالة هي المجتمع الديمقراطي[36] الذي يعيش الواقعة التعددية المعقولة[37]، ومن مواصفاته أنه مجتمع حسن[38] التنظيم[*]، وتوزع فيه الأعباء على أساس المواطنة القائمة على الحرية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع[39]، كي يتمّ التوصل إلى بناء مجتمع يُعَدّ نظامَ تعاونٍ منصفًا[40]. وهذا يعني أن رؤية رولز كشفت عن المبادئ الناظمة للعدالة في المجتمعات التعددية الحسنة التنظيم

---

(36) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 96.

(37) أي إن «المفهوم السياسي مؤيد من العقائد المعقولة الدينية والفلسفية والأخلاقية رغم تعارضها، وهي العقائد التي لها جسم مهم من الأتباع وتدوم من جيل إلى الجيل الذي يليه»، انظر: رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 133.

(38) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 69.

(*) «مجتمع ذو بنية أساسية ويتألف من أشخاص هم مواطنون أحرار ومتساوون، يعرفون مبادئ العدالة، ولديهم حس بالعدالة»، انظر: رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 406.

(39) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 95.

(40) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 91.

التي تتصارع فيها وتتعايش تصورات الخير الجماعي المختلفة التي بدأت تبرز تجلياتها في الدراسات اللغوية الحالية.

تُعَدّ نظرية الحقوق الثقافية التي عرضهـا ويل كيمليكا الأكثر أهمية، وهي التي تبنّى فيها مقاربة تحاول الإجابة عن غياب العدالة الثقافية أو الظلم الثقافـي[41]، إذ يرى أنّ مـن البديهي حين تقويم الأسس المعيارية لحماية الألسنة أن يتمّ تناول قضية العدالة اللسانية من خلال نظريات العدالة.

يضاف إلى ذلك أنّ فان باريس عمل فـي بحوثه على تحديد مشـكلة عـدم المسـاواة أو الظلم المسـلّط علـى المجموعات الاجتماعية بقوله: «إنّ الأشـخاص الذين يتكلمـون لغات مختلفة عن تلـك المتداولة فـي الدولة يملكـون فرصًـا وإمكانات غير متساوية[42]؛ فالتحدّث بلغة الأقلية يكون مرتبطًا عادة بالمرتّبات أو الدَخول القليلة التي تُخصَص للأقليات، وكذا الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية غير المستقرّة.

أشـار ديفيد روبيشـو(*) (D. Robichaud) فـي فصل «مذهب المسـاواة الليبرالية ونظريـات العدالة» من أطروحـة أعدّها لهذا الغرض، إلـى أنّ مذهب المسـاواة الليبرالي مؤسَّـس على بداهة

---

(41) Robichaud, p. 36.

(42) Robichaud, «Une Théorie normative de la diversité linguistique».

(*) ديفيد روبيشـو: أستاذ فلسـفة مسـاعد، يهتمّ بالحقوق اللسـانية والثقافية. مـن أعماله الرسـالة المذكـورة فـي الهامـش «Une théorie normative de la diversité linguistique»، وكتـاب: *Justice et politiques linguistiques: Pourquoi les laisser-fairistes* (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2005).

واضحة تسـعى الدولة الليبرالية من خلالها إلـى أن تكون متميّزة بالشرعية التي تُسـند من خلالها اعتبارات متساوية لجميع مواطنيها من جهة، وتتبنّى التوزيع العادل للثـروات بين المواطنين من جهة أخرى، والتي يجب أن تكون ظاهـرة وملحوظة للجميع. كما رأى أنّ عدم المساواة القائم بين مختلف المجموعات داخل الدولة هو من صميم غياب العدالة في المعاملة.

كما لاحـظ تشـارلز تايلـور(*) (Ch. Taylor) أن ليس في نظام الأشـياء ما يبـرّر أنّ الأشـخاص المنتمين إلـى مجموعة محددة يملكون بصورة منظمة أقل من مجموعة داخل الدولة نفسـها، فمن البديهي أنّ استمرار عدم المساواة بين مختلف المجموعات داخل الدولة يعود إلى وجود الظلم في المعاملة[43].

يتّوقف أغلب مـن يتبنّى تيار الليبراليـة، وأولئك الذين نظّروا للعدالة التوزيعية، عند أنّ وجودها يعني التسـاوي في الحقوق بين جميع مواطنـي الدولة، بغضّ النظر عن اعتبـارات الجنس والدين والإثنية[44].

اهتمّ رولز في نظريته بالعدالـة التوزيعية التي مجالها الحقوق الفردية للمواطن في المجتمـع الليبرالي، وبذلك يكون قد أخلص

(*) تشـارلز تايلور: فيلسـوف كندي من مواليد عام 1931، من منطقة الكيبك، يكتب بالإنكليزية، أستاذ في جامعة ماك جيل، يشتغل على الفلسفة التحليلية، والظاهراتية، والهرمينوطيقا، والفلسفة الأخلاقية، والسياسية. من آخر أعماله: *Source of the Self: The Making of the Modern Identity.*

(43) Robichaud, p. 38.

(44) مجيد، ص 216.

لروح وفلسفة الفكر الغربي الذي يقدس الفرد، وأقصى من دائرة انشغاله الحقوق الجماعية للأقليات التي تعيش داخل المنظومة الليبرالية الغربية، ذلك أن ما يهمّ في اعتقاده هو تحقيق العدل في المجتمع لجهة المنافع والأعباء، وهو ما يراه كافيًا لتحقيق الانسجام والتناغم المجتمعيين.

كما جاءت أعمال ويل كيمليكا مؤكّدة «أن طروحات رولز في شأن المساواة في الحقوق والموارد ضمن نطاق الدولة الأمّة تصلح لأن تُستخدم في الدفاع عن الحقوق الجماعية للأقليات الثقافية في الدولة المتعددة الثقافات»[45]، ولتسدّ الثُّغَر التي بدت في نظرية رولز، بالجمع بين الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للأفراد حتى تستقيم ومفهوم المواطنة الدستورية في المجتمعات التعددية.

طرح كيمليكا مفهومًا للعدالة الإثنية الثقافية، معرّفًا إياها بأنها «غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الإثنية الثقافية، بحيث يتحقق فيها التكامل ما بين إنصاف شتى الجماعات الثقافية عن طريق الاعتراف بحقوق الأقلية من ناحية، والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية»[46]، فهو مقتنع بـ «أن التعددية الثقافية الليبرالية هي أفضل أمل لبناء مجتمعات عادلة وشاملة حول العالم»[47].

(45) مجيد، ص 234.

(46) مجيد، ص 22.

(47) كيمليكا، ج 1 ، ص 44 .

يـــردّ ديفيد روبيشـــو علـــى هـــذه الفكـــرة، فيبيّـــن أنّ الظلم الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بمكانـــة الأقليات في المجتمع غير ملائم لتفسير الظاهرة، لأنّنا قد نهمل في هذه الحالة ما هو مهمّ في اللغة، أي وظيفتها الهوياتية التي تُعَدّ سر قيمتها.

من هنا انصب هذا التحليل إمّا على:

- أن اللغة هي اختيار فردي، وعدم المســـاواة التي تنجم عنه ليس من نظرية إعادة التوزيع.

- وإمّا علـــى أنها حالة، وتصحيح عدم المســـاواة يمرّ بانتقال لســـاني نحو اللغة المهيمنة، وليس بانتقال الثروات التي تلغي عدم المساواة بين المجموعات اللسانية[48].

ثالثًا: المواطنة والمسألة اللغوية

سنعمل على مقاربة مفهوم المواطنة في علاقته بالعدالة اللغوية، محاولين تجاوز تعريفاتها اللغوية وتخريجاتها الدلالية في الثقافتين الغربية والعربية[*]، وكذا المراحل التاريخية التي مرت بها، بدءًا من المواطنة في إطار الدولة المدينة في الفكـــر الإغريقي، وصولًا إلى مرحلة الدولة – الأمّة، وانتهاءً بالدولة المتعددة الأمم والثقافات.

---

(48) Robichaud, «Une Théoric normative de la diversité linguistique,» p. 37.

(*) الوطن في لســـان العرب هو المنـــزل الذي يقيم فيه الإنســـان، وهو موطنه ومحله، إذ يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا، أي اتخذها محلًا ومســـكنًا يقيم فيه. وفي الفرنســـي (*Le Petit Robert*) المواطن صفة للذي يسكن حيًّا، وينتمي إليه، وهو الشخص الذي يُعَدّ متمدنًا، وطنيًّا في بلد يعيش في نظام جمهوري.

اتخذ موضوع المواطنة أهمية مضاعفة في هذه المرحلة، نظرًا إلى تفاقم تهديدات الوحدة المجتمعية في عدد من الدول، نتيجة ما تطرحه العولمة من إشكالات كثيرة كوّنت تراكمات متسارعة من التغيرات الإقليمية والعالمية، ربما أخطرها سقوط هيكلة الدولة، وانبعاث الحركات والنزعات التقسيمية بعناوين شتّى، منها على سبيل المثال الخصوصية. وبالتالي تعدّ المواطنة موضوعًا سياسيًّا واجتماعيًّا بامتياز وذا أبعاد ثقافية وإنسانية[49].

يُنظر عادة إلى مفهوم المواطنة بأنه فكرة ضبابية ملتبسة ومتلونة بألوان شتّى[50]، نظرًا إلى كثرة المضامين التي تناوبت عليها عبر العصور والأزمنة، ولدى مختلف الاتجاهات والمدارس الفلسفية والسياسية، وفي الأنظمة المختلفة، أقومية كانت أم شمولية، أم ديمقراطية، أم يمينية، أم يسارية.

مع تطوّر فكرة الدولة والأنظمة السياسية والدستورية، ارتبطت فكرة المواطنة كذلك ارتباطًا عضويًّا بالتحوّل من دولة أفراد إلى دولة مواطنين، فغدا المواطن مرتبطًا بمضامين قانونية وسياسية واجتماعية.

غير أن ما يهمّنا من هذه المعاني هو المعنى الذي تكوّن حديثًا بعد قيام الدول الديمقراطية التي تحتكم إلى القوانين والدساتير

---

(49) عدنان السيد حسين، **المواطنة في الوطن العربي** (الرباط: منتدى الفكر العربي، 2008)، ص 2.

(50) Hugh Starkey, «Citoyenneté démocratique, langues, diversité et droits de l'homme: Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe, de la diversité linguistique à l'éducation plurilingue,» Strasbourg, Conseil de l'Europe, 2002, p. 7, [en ligne], <http://www.coe.int/t/dg4/linguistic/source/starkeyfr.pdf>.

العصرية، والتي تكرس الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين واللغة والعرق والانتماء السياسي.

بناء على ذلك، تكون المواطنة انتماء الإنسان إلى دولة إقليمية معيّنة بالمعنى الحديث، ووجود وطن يتميز بنشاط وفاعلية وإقليم محدّد، وعلاقة اجتماعية بين الفرد والدولة، فضلًا عن التزام بالتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومشاركة في الحقوق والواجبات[51].

هكذا، ما عادت المواطنة ولاء عاطفيًا وانتماء للوطن فحسب، بل صارت كذلك انتظامًا عامًا له محدّداته وأبعاده، فهي الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محدّدة في جغرافيتها السياسية، ومركزها القانوني وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية[52].

يحيلنا تعريف المواطنة والوصف أعلاه إلى التأكيد أنّها تستند إلى مرتكزين رئيسين: الحرية[*] والمساواة، وهو ما يعيدنا إلى

---

(51) وهبة الزحيلي، «مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي،» مجلة التسامح، العدد 15 (صيف 2006)، ص 12.

(52) السيد حسين، ص 3.

(*) ربما كان انعدام هذه النظرة لدى الأنظمة العربية نحو مواطنيها، هو الذي جعل «المواطنين» في تلك الدول يسخطون على دولهم، فقامت المعارضة المسلحة، وهو ما لا نراه في الدول الغربية التي ترى أن المواطن يجب أن يحظى بإنسانيته وتقديره واحترامه. وعلينا أن نشير هنا إلى أنّ مصطلح الحرية بمفهومه الحديث الذي أنضجته الثورة الفرنسية يعدّ مصطلحًا مستحدثًا في ثقافتنا العربية، وللأسف الشديد لم نطوّر ما فيها من حرية ومساواة وعدالة، بل ظلّت عبارتا الحرية والتحرّر مرتبطتين حتّى القرن الثالث عشر الهجري بدلالات سلبية متعلّقة بمعاني الرقّ والاستعباد والعبودية، وجميع ما يصيب ذلك من صفات سلبية، مثل الذل والخسّة والكسل، وربما أدى إلى سوء توزيع الثروات والإجحاف فيها، والعدالة الغائبة في كثير من المؤسسات.

مفهوم رولز للعدالة الاجتماعية الذي يقدّم قائمة من أنواع الحريات تضمّ: «حرية الفكر، وحرية الضمير، وحرية الانضمام إلى رابطة، والحريات الشخصية مثل حرية عدم التعرّض للاعتقال العشوائي، وحقوق التقيد بشرعية القانون والمحاكمة العادلة، ومن الحريات الأساسية حق التصويت وحرية الصحافة»[53]. فالمواطنة التامّة إنما قوامها جوهر العدالة المتجسّد في الحرية والمساواة، وما ينجم عنهما من حفظ للحقوق اللغوية وغيرها لمختلف مواطني الدولة العصرية التي تعترف بالتعدّد ضمن الوحدة، والقائمة على مبدأ حيادية[*] الدولة تجاه مواطنيها؛ بل يُنظر إليها بعين الرضى والاحترام والمساواة. وأثبتت التجارب في الفترات المتعاقبة من التاريخ، وفي أغلب المجتمعات، أنّ معالجة إشكالات الأقليات لا تكون بالقمع أو الانفصال، بقدر ما تحلّ بتكريس المواطنة شعورًا وحقوقًا والتزامًا وانتماءً وانفتاحًا على العالم، فهو التنوّع في إطار الوحدة، تنوّع الخصوصيات ووحدة المواطنة[54].

لا تعني المساواة أن يتمتع جميع الأفراد بالحقوق والواجبات نفسها، بل أن يكونوا متساويين أمام قانون يحدّد الحقوق والواجبات

---

(53) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة؛ 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 256.

(*) لا شكّ في أنّ فهمنا للحياد هنا ينطلق من بُعده الإيجابي والمثمر والمؤسّس على العقلانية والمصالح العليا للأمّة، والذي ترعى الدولة بموجبه حقوق جميع المجموعات اللغوية المتساكنة، بصرف النظر عن تباينها قوة وضعفًا، ضمن إطار ما يُعرف بدولة «الحق والقانون».

(54) السيد حسين، ص 15.

بحسب الاستحقاق والكفاءة بعد أن اتّفقوا عليه، فلا يتجاوزه شخص مهما يكن نسبه أو جنسه أو ماله.

لذا، فإن القانون فوق الجميع، وبه تسود العدالة الاجتماعية. ويُعَدّ الاختلاف بين الأفراد أمرًا طبيعيًّا لا بدّ منه لبناء المجتمع، وأنّه مصدر ثراء ورحمة لا وسيلة للتمييز بينهم، فقال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُم شِرعَةً ومِنْهاجًا وَلَوْ شاء اللهُ لَجَعَلَكُم أمَّةً واحِدةً وَلَكن لِيَبْلُوكم فِي مَا آتاكُم﴾[55]. فالعدالة هي الضمان لاستمرار العيش في جماعة، وعليها تقوم المعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات، وهي التي ينشدها الجميع، حاكمين ومحكومين، ومن دونها ينقلب المجتمع إلى حالة فوضى يحكمه قانون الغاب، فيسود الاضطراب ويعمّ الظلم والجور. كما أن بانعدامها تسقط الدولة وهياكلها عاجلًا أم آجلًا، فالعدل أساس المُلْك، وبالمساواة تتحقّق العدالة، ولذلك قال الفلاسفة «إنّ العدل هو الإنصاف»[56]. وأدرك ابن تيمية أهمية العدل وقيمته حين قال: «إنّ الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام»[57].

---

(55) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية 48.

(56) مصطفى أحمد صقر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام (مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989)، ص 43.

(57) أحمد بن عبد الحليم بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، مجموع فتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، وابنه محمد (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991)، ج 28، ص 146.

كما أثبتت التجارب السياسية المعاصرة أنه يمكن أن تتعايش مجموعات لغوية متعدّدة في تناغم وانسجام اجتماعيين تامين ضمن دولة واحدة، على الرغم من عدم امتلاك المجموعات اللغوية السلطات المادية والمعنوية ذاتها، بحكم التفاوت في عدد الناطقين بكل لغة، وبالتالي ينشأ ما يعرف بالأغلبية والأقلية، أي إنها تتعايش في إطار قانوني مبني على أسس العدالة الاجتماعية. ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت مفهومًا للمواطنة يحيل إلى مبدأ المساواة أمام القانون، ويحفظ كرامة الجميع ويحترمها، حتى في حالات عدم التساوي، وهو أمر طبيعي نظرًا إلى احتكام الجميع إلى القاعدة الديمقراطية التي تنص على خضوع الأقلية للأغلبية، واحترام هذه الأخيرة للأقلية. بمعنى آخر، يكفي أن يحوز الفرد جنسية البلد الذي يقيم فيه ليكتسب حقّ المواطنة التامّة، فضلًا عن الموصوف بأنه ينتمي إلى ما يعرف بالشعوب الأصلية.

لا بد من أن ندرك أن المواطنة المعاصرة لا تعمل على الإدماج القسري للأقليات ضمن النسيج العام لكيان الدولة، بل تعترف بجميع مواطنيها مهما تعدّدت لغاتهم، وتنوعت ثقافاتهم، وبجميع الحقوق من دون تمييز، مثل حق إنشاء الجمعيات وممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي.

من هنا نرى أنّ الدساتير السياسية الليبرالية الحالية التي تُؤسّس عليها الممارسة السياسية في الدولة المدنية ترى في التنوّع اللغوي تعبيرًا مشروعًا عن الهويات المختلفة التي تتقاسم فضاء الدولة[58]،

---

(58) Starkey, «Citoyenneté démocratique,» p. 9.

وتعمل على احتوائه وتأطيره حفاظًا على تماسكها وقوّتها.

من هنا ندرك أن العدالة الاجتماعية لا تقتضي «أن يعامل الأفراد على أنهم متساوون سياسيًّا وحسب، بل التعامل أيضًا مع معتقداتهم الثقافية على أنها معتقدات صائبة بصورة متساوية، وأن تتمّ مأسستها في المجال العام»[59].

لا ريب في أنّ أوّل خطوة تضع الأفراد على طريق التنمية والتقدّم هي امتلاكهم إرادة التعايش في ما بينهم، والقدرة على تحقيقه. فإذا ما اعترف بعضهم ببعض، واحترم كلّ واحد منهم الآخر، وأقرّ بشراكته ودوره، فحينئذ يمكنهم العمل معًا لتجاوز حالة التخلّف الشديد الذي يحيونه، وللانطلاق نحو أفق أرحب للحضارة والتمدّن، فينعم كلّ فرد بتلك الحرية والمساواة، وتتحقّق العدالة الاجتماعية واللغوية التي تؤكّد ضرورة التوافق على مبدأ التعايش والقبول بالآخر، ومشاركته بدلًا من التفكير في إلغائه أو تجاهله وتهميشه[60].

بناء على ما سبق، يتمتّع مواطنو الدولة التعدّدية بجملة من الحقوق اللغوية، يمكن أن نجملها في الآتي:

- لكلّ مواطن ينتمي إلى جماعة لغوية الحقّ في التعبير عن آرائه ونشرها بلغته.

---

(59) مجيد، ص 43.

(60) حسن الصفار، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية ([بيروت: دار الساقي، 1999])، ص 9 -10.

- احترام الحياة الخاصة لأفراد الجماعات اللغوية المختلفة، وحفظ كرامتهم.

- منع جميع صور التهميش والإقصاء الاجتماعيين بسبب الانتماء اللغوي.

لذا، فإن الدولة مطالَبة، لاكتساب شرعيتها ومكانتها وهيبتها في نفوس مواطنيها، أن تحقّق العدالة اللغوية، من خلال تعاملها بالاعتبارات ذاتها مع مواطنيها كافّة بوساطة التوزيع العادل للمنافع، بغضّ النظر عن انتماءاتهم اللغوية[61].

- الحقّ في التجمع والتجمهر المشروعين لغايات سياسية أو ثقافية أو لغوية، الذي يكفله الدستور والمواثيق السياسية للدولة.

- حقّ المواطن في التقاضي باللغة التي يفهمها ويتكلّم بها.

- الحقّ في ممارسة العمل النقابي والانتماء الحزبي.

- حقّ المواطن في الاستخدام الخاصّ والعام للغته الأمّ، وفي تلقّي تعليمه الأوّلي بها، وذلك بأن تمكّنه الدولة من: تعلّم لغته، وحقّه في استعمالها، وإدخالها إلى منظومة اللغات الحية[62].

- لكل جماعة لغوية الحق في أن تطمح، وتسعى إلى جعل لغتها لغة للحياة والمعرفة، وأن تسمو بها إلى مصاف اللغات العالمية.

---

(61) Robichaud, p. 38.

(62) صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص 19.

- على الدولة أن تتدخّل بما لديها من إمكانات مادية وبشرية ومعنوية لإعطاء لغاتها المكانة اللائقة في التعليم والإعلام والإدارة، وأن تلزم أفرادها بتعلّم اللغة المشتركة التي هي اللغة العربية في المغرب العربي، واحترامها والعمل على ترقيتها وتعميم استعمالها، وعدم ازدرائها والانتقاص منها.

ربما يؤدي غياب مثل هذه العدالة اللغوية في مجتمع من المجتمعات إلى أن يحتلّ الناطقون بلغات الأقلية وضعًا أدنى في السُلّم الاجتماعي، مع ما يترتّب على ذلك على مستوى الدخول، مقارنة بالناطقين باللغة المهيمنة، أي لغة الأكثرية[63]، ويجعل حياتهم شقيّة، فوق صفيح ساخن يغدو لهيبًا يلتهم الأخضر واليابس. ولذا، لا بد من ممارسة هذه الحقوق اللغوية ضمن نطاق احترام حقوق الإنسان، وعدم التعدّي على الحريات الخاصة لباقي مواطني الدولة، فضلًا عن عدم المساس بقوانينها.

حريّ بنا أن نؤكد هنا أنّه لا يُفهم من حق المواطنة اللغوية لكل جماعة لغوية أن يكون على حساب اللغة الرسمية، بوصفها اللغة المشتركة الموحّدة لأفراد المجتمع والمقوّية لأواصرهم، والتي يُفرض على الجميع تعلّمها واتخاذها قناة تواصل مشترك بين جميع مواطني الدولة على اختلاف ألسنتهم؛ ذلك أن الهدف الأول والأخير هو بناء دولة خالية من التنافر والاختلاف والنزاع الذي يؤدّي إلى الفشل.

---

(63) Robichaud, p. 36.

غيــر أن ذلك لا يكون إلّا بلســان مشــترك، لأن «العلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الثقافة الوطنية هي علاقة مشاركة إبداعية في خلق فضاء وطني جديد متجــدّد يتجنّب العزلة والانكفاء، ويحارب التعصّــب والشــوفينية، ويؤســس للاندماج والوحــدة على قاعدة الديمقراطية واحتــرام التعدد وصيانة حقوق الإنســان»[64]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ «من رافعات السياسة اللغوية إيجاد خطّة لتنظيم اســتعمال اللغات الموظّفة، بتحديد واضح لوظائف اللغة الرسمية المشــتركة، وتحديد أدوار اللغــات، اللهجــات ذات البُعد الهويّ، ووظائف لغات الانفتاح، درءًا للمواجهات أو فكّ الاستقرار»[65].

المعــروف والمتداول في هذا الســياق هو أن تلك السياســة اللغوية تكون وليدة مشــروع مجتمعي، ووليــدة الكيفية التي يحدّد المجتمع بها مســتقبله، ارتكازًا على المؤسســات التــي تتوافر له، ولا بدّ من أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشــمولية، والتنوّع الإثني/ المحلّي (أو الجهوي)، وعالمية التقدّم والمعرفة[66]، وهو ما يُقصد به تعلّم اللغــة الأجنبية التي ينبغي ألّا تصبح انســلاخًا عن الهوية، وإنما وسيلة من وســائل نقل المعرفة وإفادة الفكر العربي الذي لم يعرف كيف يستفيد من جميع ما يعجّ حوله، على الرغم من أنّ له النموذج في تراثه.

---

(64) محمد الصافوط، المواطنة والوطنية (المغرب: مطبعة النجاح بالدار البيضاء، 2007)، ص 71.

(65) عبد القادر الفاســي الفهري، اللغة والبيئة (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003)، ص 11.

(66) الفهري، ص 11.

رابعًا: التعدّد اللساني والعدالة اللغوية

يلاحِظ الدارس أنّـه «لا توجد لغة من اللغـات الألوف على كرتنـا الأرضية نموذجًـا مثاليًا للغـة على أخرى، فاللغـات كلّها متسـاوية، بما في ذلك اللغات البدائية في غابة الأمازون، وأدغال أفريقيا، ولغة الإسـكيمو، إذ كلّ لغة بحاجة إلـى نظيرتها الأخرى التي تسبقها اختراعًا وثقافة، فينشـأ بينهما ما يدعى عادة الاقتراض أو الاسـتعارة، لأنّ اللغات كالقبائل والشـعوب يحتاج بعضها إلى بعض، ولا تتكامل إلاّ بغيرها»[67].

سـيجد المحلّل لمكوّنات المجتمعات وتشـكيلاتها البنائية المختلفة، إن من حيث إثنيتها أو من حيث انتماءاتها أو غيرها، أنّه يصعب العثور على مجتمع يتصف بأحادية مطلقة. كما يصعب أن نجد دولة أو مجتمعًا يتحدّث بلغة واحدة، ذلك أنّ التعدّد اللغوي أمر واقع، وسمة من سمات جميع المجتمعات، وعلى كلّ سياسة لغوية رشـيدة أن تعمل على تأكيـده وتهذيبه وتوجيهـه بدلًا من محاربتـه.

على الرغم من أن التعدّد في أغلب المجتمعات البشرية سمة من سـمات المجتمع الحيّ، إذ برزت أنواع شتّى من مظاهر التعدّد اللغوي المتداخل الذي يتّسم بالاسـتقرار والديمومة، فإنه يبدو في أحيان أخرى هش الجانب ومحدود الآجال بسبب الاحتكاك المولّد للصراع اللغوي. ومن أبرز نتائج الاحتكاك اللغوي الذي ينشـأ بين

---

(67) عبد الجليل مرتاض، «التنمية اللغوية، مـن أين تبدأ؟،» مجلة اللغة العربية، العدد 9 (2009)، ص 73 .

المجموعات اللغوية، تبنّي أو فرض اســتخدام إحدى اللغات على كثير من المتكلّمين بلغات أخرى.

لا شــكّ في أن سياســة الإملاء والضغط هذه، أكانت نتيجة متوقّعة لسياســة لغوية مخطّط لها ســلفًا أم حتميــة أملتها عوامل اجتماعية طارئــة أخرى، فهي تــورث جملة مــن التحدّيات التي تهدّد ســلامة البنية الاجتماعية، وهو مــا أضحى حقيقة مصدر قلق حقيقي لكثير من الناس[68]. وبات يتطلّب سياســة لغوية رشــيدة، تضع في رؤاها وحسبانها واستراتيجيتها عدالة لغوية تراعي حقوق المجموعات اللغوية واحترام اللغة المشتركة التي تتبناها الدولة.

لذلك، لو كان ثمة تفاضل، لما كان هناك اختلاف بين الألسن يُعدّ ســنّة الله في خلقه، إذ قال تعالى ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَماوَات والأَرْض، واخْتِــلافُ أَلْســنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُــمْ إنّ فــي ذلك لآيات للعالمين**﴾[69]. وفي هذا الصـــدد ذكر لويس جان كالفي: «إن كان ثمّة حرب بين اللغات فلأنّ العالم متعدّد، ولأنّ التعدّد اللغوي هو الأصل، ولو كان يمكن للعالم أن يكــون أحادي اللغة لما حدث فيه صراع؛ ومن هنا وَهْمُ الحلّ المســالم في ابتداع لغة اصطناعية عالمية كلغة الإسبيرنتو، أو كاللغات المصطنعة الأخرى، إنّه وهْمٌ لأنّه يخالف حقيقة جوهرية فــي اللغة: حقيقة التعدّد»[70]؛ فالتعدّد

---

(68) برنار صبولســكي، علــم الاجتماع اللغــوي، ترجمة عبد القادر ســنقادي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 139.

(69) القرآن الكريم، «سورة الروم» الآية 22.

(70) لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة؛ مراجعة سلام بزي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 19.

اللســـاني يعني تعايش نمطين من الأداء داخل سياق اجتماعي واحد.

كما أن «اللغة ســـاحة من ســـاحات الحرب وأداة من أدواتها. إنّها حــرب بالمعنى المجازي حينًا، وبالمعنـــى الحقيقي في أغلب الأحيان»[71]؛ فموت لغة ما خســـارة لا يمكـــن أن تعوّض. كما أن الذين يبذلون ما في وســـعهم ويســـعون إلى القضـــاء على اللغات الأخرى، أكان الدافـــع دينيًا أم قوميًّا، فإنّهـــم لا يعرفون قيمة تعدّد الألسن، ولا الذاكرة التاريخية المختزنة في رموز اللغة[72].

لهذا الســـبب نجد - اليوم - انبعاثًا كبيرًا للهويات اللغوية، إذ نلاحظ محاولات كثيرة وشجاعة لمواجهة تحدّي الأحادية اللغوية التي تُبشّـــر بها العولمة، والتي لا تعني هيمنة اللغات الغالبة، وإنّما هي في النهاية هيمنة النموذج الثقافي المختزن في رموز الاتصال.

لذا، نميـــل إلى تعريف التعـــدّد اللغوي بأنّـــه مجموعة لغات موجودة في مجتمع مختلف النظام والبنية، عاشت جنبًا إلى جنب، واستعملتها مجموعة معيّنة، وكان أن حدث ذلك التعايش إمّا طبيعيًّا وإمّا بفضل احتكاك أو اســـتعمار، أو جميع ما يؤدّي إلى بروز أكثر في الاستخدام داخل المجتمع.

كان جون ســـتيوارت ميل يعتقد أنّ علـــى الجماعات الثقافية الصغيرة أن تتخلّى عن ثقافتهـــا الموروثة كي تنضمّ إلى ثقافة الأمم

---

(71) حمزة، ص 23 (من مقدمة الكتاب).

(72) تاج الدين، ص 150.

الأقوى، وكأنّها تخضع لمبدأ ابن خلدون القائل إن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

أمّا فلاسفة السياسة الآن فهم أكثر من ستيورات ميل إنصافًا، لأنهم يدافعون عن الأقليات في جميع أنحاء العالم ويطالبون بحقوقهم، ويسعون إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية وما يتفرّع عنها من حقوق للأقليات، وهو ما يؤثّر بدوره في العدالة والمساواة، ومن ثمّ في التطبيق الصحيح للديمقراطية[73].

يمكننا أن نوضح ذلك بتشجيع سياسة استقطاب اليد العاملة من الدول المتوسطية، نتيجة وجود كثير من الأقليات في أوروبا من تركيا واليونان، وكذا المهاجرين من إسبانيا والجزائر وإيطاليا ممن هاجروا بدورهم نحو دول الشمال. وللتعامل مع المشكلات اللغوية والاجتماعية التي نجمت عن هذا الوضع، تبنّت الحكومة النرويجية سياسة لغوية يُتوقع منها تدبير الوضع اللغوي الراهن وتشجيعه بالإبقاء على قرابة مئة لغة موضع الاستخدام[74].

نسجّل هنا أنّ إحصاءات اليونسكو الخاصة بالواقع اللغوي في العالم الراهن كشفت عن وجود نحو ستة آلاف لغة. غير أن المفارقة الغريبة هي أنّ 96 في المئة من سكان العالم يتحدّثون بـ 4 في المئة فقط من تلك اللغات. وإذا كنّا نقدر تلك الآلاف من اللغات التي يُتكلّم بها، فإنّنا قد لا نحتفي في عام 2100 إلّا بـ 2500 منها، ما

(73) انظر مقدمة إمام عبد الفتاح إمام، في: كيمليكا، أوديسا، ج 1 ، ص 10 .
(74) صبولسكي، ص 134.

يعني أنّ لغة واحدة ستموت كلّ أسبوعين، حتى ذلك الوقت. وتبيّن الأرقام المخيفة في شأن انقراض اللغات أن:

- حوالى 170 لغة انقرضت في البرازيل بعد الاحتلال البرتغالي.

- 113 لغة من مجموع 125 لغة يُتحدّث بها في المكسيك انقرضت.

- بعض القبائل في كولومبيا فقدت لغاتها بصورة كاملة.

- في كيبيك انقرض عدد كبير من اللغات، وتلاشى بعضها الآن؛ إذ كان 100 شخص فقط يتكلمون 86 لغة من ضمن 213 لغة أُحصيت في عام 1962.

و«بمعدّل 25 لغة تموت كلّ عام، بات معروفًا لدى المختصّين أنّ 600 لغة في العالم قد أخذت طريقها التدريجي نحو الانقراض. وقد بيّن الباحث الروسي ألكسندر كيبريك أنّ 130 لغة في روسيا قد أخذت طريقها نحو الانقراض بما يكاد يكون نهائيًا»[75].

الملاحَظ أنّ هذه الأرقام مؤلمة، ومن حقّ الناس أن يتألّموا لها، لأنّ الأمر قد لا يرجع إلى أنّ المتكلمين أهملوا لغاتهم طواعية، وإنما كان المِعْوَل اللساني يلوّح به دومًا في أثناء الصراعات بين الأمم، أو بين المجموعات الإثنية. وبناء عليه، فإن اللغة تحتلّ مكانة متميّزة في هوية الأشخاص والشعوب[76].

---

(75) عبد السلام المسدي، «لغة الطفل العربي والتحدّيات الراهنة،» مجلة اللغة العربية، العدد 19 (2008)، ص 155.

(76) Robichaud, p. 2.

في عام 1990 أصدر فلوريـــان كولماس باللغة الألمانية كتابه **اللغة والاقتصاد**[77]، وتُرجم الكتـــاب بعد عامين إلى الإنكليزية، ثمّ صدرت ترجمته العربية في عام 2000. وتضمّن لمحة موجزة عن موت اللغات، مشيرًا إلى حصيلة المعارف إذ ذاك في هذه القضية. وتعرّض لنامـــوس صراع البقاء في المجـــال اللغوي، وكيف يرتبط ذلك بحركات الهجـــرة الطوعية أو التهجير القســـري. وينتهي إلى تأكيد حقيقة حتمية جديدة هي أنّ لغـــات العالم في تناقص عددي مطّرد.

في عام 2002 أطلق كلود حجّاج صيحتـــه المدوية في كتابه *Halte à la mort des langues* (**ضعـــوا حـــدًّا لمـــوت اللغات**)، وفي العام نفســـه أصدر لويس جـــان كالفي كتابه **ســـوق اللغات**، مدققًا إيّاه بالعنوان الفرعي: «التأثيرات اللغوية للعولمة»، وهو الذي روّج عبارة الحروب اللغوية منذ نشر في عام 1987 كتابه **حرب اللغات والسياسات اللغوية**[78]، وذلك ناجم عن الهيمنة اللغوية التي تتطلّب عدالة لغوية تســـمح بإعادة توزيـــع أدوار اللغـــات ومكانتها داخل الخريطة اللغوية للمجتمع، وكذا التكلّمات الاجتماعية.

هكذا، فالموقف اللغوي الأحادي غير المتّزن يتســـبّب بردّات فعل تذهب إلى حدّ اتخاذ مواقف في الاتجاه المعاكس. كما لا بد من أن نشير إلى أنّ التعدّد ســـمة الوحدة وجمع الشمل، وليس مشروعًا

---

(77) فلوران كولمـــاس، اللغة والاقتصـــاد، ترجمة أحمد عـــوض؛ مراجعة عبد الســـلام رضوان، سلســـلة عالم المعرفـــة؛ 263 (الكويـــت: المجلس الوطنـــي للفنون والآداب، 2000).

(78) المسدي، ص 152-154.

لتمزيق جميع مكوّنات المجتمع التي تنعكس على نسيجه[79].

تخيّل اللســـاني ديفيـــد كريســـتال[*] (D. Crystal) الزمن الذي ستهيمن فيه اللغة الإنكليزية على العالم أجمع، وتتحوّل فيه إلى لغة التواصل الوحيدة، وخلُص إلى أن «هذا ســيكون أكبر كارثة تعرفها البشرية عبر التاريخ»[80].

الغريب هو أنّ مســألة انقراض اللغــات لا تعني اختفاء جهاز اتصالي فحســب، وإنّما تدلّ على انقراض أمّة وضيــاع ثقافة[81]، وضياع معطيات لعلماء النفس ومتخصصيــن يهتمون بالعلاقة بين اللغة والفكر[82]، وبالتالي يكــون في ذلك ضياع لآداب المجموعة المتكلمــة، وجميــع ما يعطينــا فكرة عــن تجاربهم فــي حياتهم وتصوّرهم للواقع والعالم.

هكذا، «فكل لغــة تموت تحرمنا من اكتشــاف نســق محدّد ومخصوص من منظمات العقل البشــري حيــث تتوالج المقومات اللغوية والنفســية والإدراكية»[83]، لأنّها تحمل في ثناياها ســمات

---

(79) الفهري، ص 11.

(*) ولد في عام 1941 في إيرلندا، وتخصص بدراسات اللغة الإنكليزية. له أكثر من 100 كتاب. صدر لــه أول كتاب في عام 1964، وكرّس جهــده للبحث في التنغيم والأسلوب والتحليل اللســاني للنصوص، ويهتمّ حاليًا بالبحث في اللغة، وأسّس جريدة **لغة الطفل**.

(80) تاج الدين، ص 147، عــن: David Crystal, *Language Death* (Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 2000), p. 8.

(81) تاج الدين، ص147.

(82) Robichaud, p. 16.

(83) المسدي، ص 155.

وخصائص فريدة من نوعها ونادرة مقتطفة من زخم الإرث الإنساني الثرّ والمتنوّع. ومن هنا تُعدّ ظاهرة ضياع اللغة من المظاهر التي لا تختلف كثيرًا في واقعها عن انقراض الحيوانات وفصائل نادرة من الطيور أو النباتات[84].

لكن الإشـــكال الذي يطرحه هذا الفهم للغة والعدالة اللغوية ميدانيًا هو في صعوبة تحقيقه إجرائيًّـــا، نظرًا إلى التفاوت الحاصل بين اللغات فـــي جوانب متعـــدّدة؛ إذ يتعلق الأمر بعـــدد الناطقين بكلّ لغة من هذه اللغـــات، ومؤهّلات كلّ منها، ومدى قدرتها على اســـتيعاب التطورات العلمية والاجتماعية وإعادة تمثُّلها، والإرث التاريخي الذي يحمله بعضها، وما له مـــن رصيد يعمل على تعزيز قدرتها علـــى مواجهة التحديات الحضاريـــة الحالية، لأن قوة اللغة هي من قوة الناطقين بها.

على الرغم مـــن ذلك، تكوّن هـــذه التســـاؤلات عائقًا وعقبة أساســـية وفعلية في وجـــه تحقيق العدالـــة اللغوية المنشـــودة في المجتمع المعيّـــن والمحدّد. كما أنّ التجـــارب العالمية الرائدة في عالمنا المعاصر أظهرت كثيـــرًا من الثُّغَر التي ظلّـــت ترافق تطبيق هذه العدالة على نحو ما ألفيناه في سويسرا وكندا وبلجيكا وروسيا وتركيا وإسبانيا وغيرها.

لذا، على الرغم من وفـــرة النصوص القانونية المنظمة للفضاء اللغوي في هذه الدول، فإن هيمنة لغة واحدة على اللغات الأخرى بقيت واقعًا معيشًـــا لا يمكن إنكاره، وهي قضية تحيلنا إلى إشكالية

---

(84) صبولسكي، ص 148.

العدل في منطلقاته ومبادئه: فهل يقام العدل على المساواة أم على التفاوت؟ وهل المساواة المطلقة أساس تطبيق العدالة الاجتماعية؟

خامسًا: آليات تدبير الشأن اللغوي في الدولة التعددية

إذا كانت الأمّة تُعرّف في العصر الحديث بأنّها مجموعة من المواطنين تعيش مستقرّة على بقعة من الأرض، وتجمع بين أفرادها رغبة مشتركة في العيش معًا، وفي تكوين وحدة سياسية، أي دولة، فإنّ العوامل التي تعمل وتساعد في تكوينها تشمل وحدة اللغة والأصل والجنس ووحدة العادات والمصالح والتاريخ المشترك، انتصاراته وانكساراته، واستشراف مستقبل ينعم فيه المواطنون كافة بالحرية والمساواة والحقوق المادية والمعنوية، ومنها العدالة اللغوية.

على أنّ اجتماع هذه العوامل كلها لا يكفي، وإن كان ضروريًا من أجل تكوين أمّة، إذ تعدّ وحدة اللغة في العصر الحديث من أهمّ العوامل التي تعمل على تكوّنها. فإذا ألفينا في ما مضى أن الدِّين كان عاملًا أساسيًا، ورابطًا متينًا، بل وعنصرًا ضروريًا لا غنى عنه لتكوين أيّ جماعة[85]، غير أن أهميته تراجعت، وباتت اللغة هي العامل الأساس في تكوين الأمّة.

لذلك، انصبّت أبحاث المنظّرين السياسيين على الشأن

(85) عبد المنعم أحمد بركة، الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990)، ص 84.

اللغوي، وعيًا منهم بدوره في اســتقرار الدول ونمائها، أو تفكّكها بفعل الصراعات الإثنية ذات البعد اللغوي، وذلك عبر آليات إجرائية تســمح بإعادة صوغ مفهوم المواطنة الذي يُعدّ المعطى اللغوي من مكوّناته الرئيسة. وتبلورت لديهم نظرية للسياسة اللغوية، تقوم على ثلاث دعائم:

1 - الأيديولوجيا اللغوية

قبل الولوج في تحليل هذا المرتكز، نرى من الضروري طرح مصطلح الأيديولوجيا للتــدارس، بقصد إبــراز العلاقات القائمة بينه وبين اللغة، وكيف تتحوّل اللغة فــي حدّ ذاتها إلى أيديولوجيا تتحكّم في توجيه السياســات العامّــة المنتهجة في تدبير الشــأن اللغوي، إن لم نقل البرامج المتعدّدة والمشاريع التي تتبنّاها الدولة أو المجتمع.

لا شــكّ فــي أنّ مصطلــح الأيديولوجيــا يكتســب مفهومه من الســياق الذي يوظّف فيه، فقــد يراد به: معتقدات سياســية أو ممارســات رمزية ذات ارتبــاط بالفعل الاجتماعــي المنظم، وقد يوظّف توظيفًا محايدًا[86]. كما أنه يعني «المعرفة الشوهاء التي تولّد حالة من الوعي الزائف لدى جميع أولئك الذين يعيشــون في إطار فهمها للواقع»[87]، وبذلك يتلبس بمعنى ســلبي، فاســتعماله الذي شاع في أواخر القرن العشرين كان ازدرائيًّا، فكان يُطلق دائمًا رديفًا

(86) John B. Thompson, «Langage et idéologie,» *Langage et société*, no. 9 (mars 1987), p. 8.

(87) بينيت، ص 134.

لـ «الواقع» و«العقل» و«الفلسفة» و«الحقيقة»، فيلصق بالآخر تهمة مشينة[88].

بناء على ما سبق من مفاهيم متضاربة في شأن هذا المصطلح، يمكننا القول إنّ المراد بأيديولوجيا اللغة هو مجموع الأفكار والتصوّرات والرؤى والمعتقدات التي ترسّخت في الذاكرة الجماعية لدى أمّة من الأمم بشأن لغتها، وبالتالي أضحت تصرّفاتها الاجتماعية وعلاقاتها بالجماعات اللغوية المتساكنة معها تتحدد في ضوء مجمل ما تكوّن لديها من ترسّبات تتعلق بلغتها، ما يعني أن الأيديولوجيا اللغوية لتلك الجماعة هي التي تتدخّل في ضبط علاقتها بالآخر، وبالتالي تكون كل سياسة لغوية تتبنّاها من وحي تلك الأيديولوجيا.

غالبًا ما يقود هذا الأمر أيّ تيار فكري أو سياسي إلى الاعتراف صراحة بالطبيعة المركزية للغة في الحياة الاجتماعية؛ فالبحوث المنجزة في أكثر من حقل معرفي في العلوم الإنسانية والاجتماعية تؤكد أنّ اللغة ليست مجرّد نظام علّامي يصف العالم، بل إنّ وظيفتها أكبر من ذلك كثيرًا، فهي تقوم بدور الوسيط الذي يتدخّل في تحديد تصرّفات الفرد وأنماط سلوكه[89]، وتكوين رؤيته وتصوّره للعالم، وتحديد علاقاته بأفراد مجتمعه وبالآخر، ولها تأثير في نشاطه ومعتقداته وحياته.

على هذا الأساس تُعدّ اللغة مؤسّسة سياسية، فلا يخلو دستور

---

(88) بينيت، ص 137.

(89) Thompson, p. 8.

أيّ بلد، في الأغلب، من تحديد تموضعات اللغات المشتركة والرسمية والوطنية، وإن يكن ينقص تلك الدساتير تحديد علاقتها باللغات الأجنبية ودورها، إن في الإدارة أو في التعليم أو في ما يتعلق بمجال الحياة المختلفة، الأمر الذي يتطلّب التفكير في العدالة اللغوية التي قد تنصف هذه وتردّ الظلم عن تلك.

يحفظ لنا التاريخ عشرات الأمثلة والنماذج لتدخّل الأيديولوجيا في الشأن اللغوي، وتوجيه السياسات اللغوية، خصوصًا في إطار الدول الأمم الحديثة التي تبنّت الأحادية اللغوية سبيلًا إلى البناء والوحدة والتماسك الاجتماعي، وكان الناس «دائمًا في مواجهة الاختلاف اللغوي ميالين إلى السخرية من عادات الآخرين، وإلى اعتبار لغتهم هي الأجمل، وهي الأنجع، وهي الأدق، أي إنهم كانوا دائمًا ميالين إلى تحويل اختلاف الآخر إلى نقصان فيه»[90].

من تلك النماذج التي تصف تأثير أيديولوجيا اللغة في رؤية كل جماعة للغتها، نظرة الإغريق إلى غيرهم، فكانوا يعدّون بربريًا كلَّ من لا يتكلّم لغتهم[91]، ومثلهم فعل السريان والعبرانيون وغيرهم ممن رأوا أن لغاتهم هي أفضل اللغات[92].

أمّا حديثًا فتعدّ فرنسا أسوأ نموذج في تدبير الشأن اللغوي، خصوصًا في ما يتعلّق بمسألة التسامح اللغوي؛ فعلى الرغم من أنها توصف بأنّها من أعرق الديمقراطيات الغربية وبأن ثورتها

---

(90) كالفي، ص 66 .

(91) كالفي، ص 119 .

(92) تاج الدين، ص 148.

رفعت ذلك الشـــعار الثلاثي الشـــهير «حرية، أخوة، مساواة»، وتُعدّ بإعلانها حقوق الإنســـان من المرجعيات العالمية الأولى المؤسِّسة للعدالـــة الاجتماعية والحريات الفردية، علـــى الرغم من ذلك كله، فإنها عُرفت في المجال اللغوي بسياستها اليعقوبية(*) (Jacobinisme) غير المتسامحة مع التنوع اللغوي السائد فيها، فجعلت من الفرنسية عقيدة، وحظرت جميع اللغات المحليـــة واللهجات التي يُتكلم بها علـــى ترابها وفي مســـتعمراتها، إلى درجة أنّها ســـاوت في قوانينها المنظِّمة للفضاء اللغوي بين البصق على الأرض في الشوارع العامة والحديث باللغات المحليـــة(**)(93). وهذا يعني أنهـــا تبنّت أحادية لغوية على خلاف التعددية السياســـية الســـائدة فيها. وجدير بالذكر أن النخب الحاكمة، على اختلاف مشـــاربها وانتماءاتها السياســـية والحزبية، أجمعت على هذه الأحادية.

بناء على هذه السياسة، شُـــدّد الخناق على اللغات واللهجات المحلية، كلغات إقليـــم بريتاني (Bretagne) الـــذي يتحدث قاطنوه باللغة البروتونيـــة (Breton) في الشـــمال، والباســـكية (Basque) في

(*) اليعقوبية نســـبة إلى نادٍ سياسي أُســـس في أثناء الثورة الفرنسية، عُرف بنادي اليعاقبة (Les Jacobins)، وارتبط اســـم هذا النـــادي بالدكتاتورية، وبالدفاع عن الســـيادة الشـــعبية، والحرص على مركزية الدولة، ومن ثم أصبح يُطلق على كل نظام شـــمولي لا يعترف بالتعددية.

(**) كان هذا النص القانوني يعلق في صورة إعلان في كل منطقة بريتاني الفرنسية إلى غاية عام 1960، ويقول بالفرنسية: Il est interdit de cracher par terre et de parler patois.

(93) Ruth M. Mésavage, Rollins College et Sylvain Masse, «Croisade contre la différence: Le Règne de la terreur linguistique,» [en ligne]: <jffp.pitt.edu/ojs/index.php/jffp/article/download/8/251>.

الجنـــوب الغربي، ولغــة البروفنســـال (Provençale) فـــي الجنوب الشرقي، ولغة سكان جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، ولغات أقاليم ما وراء البحار.

كما نصّ دستورها على أنّ لغة الجمهورية هي اللغة الفرنسية، وســـنّت القوانين التي تحظر التعدد اللغـــوي في جميع المجالات، مثل قانون توبون[*] (Loi Toubon)، ما جعل ويل كيمليكا يشـــير إلى الرفض الفرنسي لجميع صور الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية داخل الاتحـــاد الأوروبي بقولـــه: «ومن بين هذه الـــدول نجد أن الاســـتثناء الرئيســـي هو فرنســـا التي تبقي على مفهوم الاستيعاب للمواطنية في الجمهورية الفرنسية»[94].

يتضح لنا ممّا ســـبق أنه على الرغم من أن فرنسا تنعت نفسها ببلد الديمقراطية والتنوّع والحرّية وحقوق الإنســـان، فإن السياســـة اللغوية التي تنتهجها، وما تتســـم به خطاباتها السياســـية الرســـمية والإعلامية يجعلانها بعيدة كل البعد عن هذا التوصيف.

لكن على الرغم من سياســـة الرفض التي أبدتها، وتبديها حتى الآن، فإنها لم تســـتطع الصمود في وجه رياح التغيير التي عصفت

(*) صدر هذا القانون بتاريـــخ 4/ 8/ 1994 تحت الرقم 665-94، وهو مرتبط باستعمال اللغة الفرنسية. وسُمِّي كذلك نســـبة إلى وزير الثقافة صاحب الاقتراح آنذاك، وكان غرضه حماية التراث اللســـاني الفرنســـي، من خلال ثلاثة أهداف رئيسة: 1- إثراء اللغة الفرنســـية. 2- إلزامية استعمال الفرنســـية. 3- الدفاع عن الفرنســـية بوصفها لغة الجمهورية. ووضع أساسًـــا لمواجهة ظاهرة الأنكلزة [مـــن الإنكليزية] التي طغت على الفرنسية.

(94) كيمليكا، ج 1 ، ص 95.

بالديمقراطيات الغربية، ودفعتها إلى التحول من سياسة بناء الدولة - الأمّة ذات الطابع القومي في المجالين اللغوي والثقافي بتبنّي أحادية ثقافية لغوية، فبدأنا نشاهد بعض المحاولات الخجولة في مجال الاعتراف بالحقوق اللغوية الجماعية للأقليات التي تتكوّن منها الدولة الفرنسية، فأُنشئت في وزارة الثقافة الفرنسية مندوبية عامة للغة الفرنسية ولغات فرنسا، بعد أن كانت في الأصل المندوبية العامة للغة الفرنسية(*)(95)، الأمر الذي يشير إلى إقرار بالتنوّع اللغوي على الأراضي الفرنسية. وأصبح الدارس يطالع في أدبيات السياسة اللغوية الفرنسية مقولات مثل: تثمين لغات فرنسا ونشرها وتعزيزها واحترامها، مهما تكن طبيعتها وعدد الناطقين بها.

يجدر أن نشير إلى أن فرنسا الاستعمارية، صاحبة السياسة اليعقوبية، لم تكتفِ بممارسة الحظر اللغوي على مواطنيها، بل نقلته إلى مستعمراتها، فعملت على نشر لغتها وفرضها بقوة الحديد والنار والقوانين المجحفة، فحاربت بجميع الأساليب والطرائق اللغات الوطنية للمستعمرات، واستخدمت جميع صور الإقصاء والتهميش، وسعت إلى محوها من التداول والوجود، مثل اللغة العربية في الجزائر حين اعتبرتها لغة أجنبية، وسخّرت جميع طاقاتها للقضاء عليها، وعلى من ينطقون بها، ما بقيت آثاره مترسّبة إلى يومنا هذا، فتكوّنت لوبيات [جماعات ضغط] نافذة عملت بكلّ

(*) تحويلها من DGLF، أي La Délégation générale à la langue française إلى DGLFLF، أي La Délégation générale à la langue française et aux langues de France.

(95) Bernard Cerquiglini, «La Diversité des pratiques linguistiques: Richesse d'un patrimoine national,» *Langues et cité*, no. 1 (octobre 2002), p. 4.

ما أوتيت من قوّة وسلطة لإبقاء هيمنة الفرنسية على مشهد الجزائر المستقلة.

يوضّح هذا التهميش أنّ اللغة، بما تختزنه من رموز ودلالات وثقافة، كانت ولا تزال أيديولوجيا راسخة، كما يتضح ممّا تولّد من اللغة الفرنسية في الجزائر، إذ أصبحت عقيدة لا يرضى المتشبثون بها بديلًا منها، ويدافعون عنها (لأنها مصدر قرار نفوذهم) ويدعون إليها، وإلى ثقافتها وسياستها، ويتبنّون ما يوضع لها من مشاريع وبرامج. كما يتجلّى ذلك في سلوكياتها مع مستعمراتها القديمة، عبر منظمة الدول الفرانكوفونية، بتمويلها المشاريع الثقافية والعلمية للدول التي تنطق بلغتها، بل ذهب بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين إلى حد القول إن تدريس اللغة الفرنسية لغير أبناء فرنسا إنما هو تكوين لمقررين سياسيين نافذين في مستقبل ذلك البلد، سيفيدون فرنسا.

لكن مع المنحى الذي اتّخذته الدراسات اللسانية والأنثربولوجية والفلسفية في شأن طبيعة اللغات في بدايات القرن العشرين، خصوصًا مع الثورة اللسانية التي أحدثها دي سوسير، والقطيعة التي أوقعها في صلب الدراسات اللسانية، بإخراجها من طابعها المعياري، والاتّجاه بها اتجاهًا وصفيًا، تغيّرت النظرة إلى اللّغات، خصوصًا نظرة تفوّق لغات معيّنة وسيادتها، وانحطاط أخرى وبدائيتها، وغير ذلك من النظريات العرقية ذات الأبعاد العنصرية، وهي رؤى أيديولوجية عملت على تكريس دونية شعوب العالم غير المتقدم آنذاك.

غيـــر أن الأفق بـــدأ يزدحم بدراســـات تتســـم بطابـــع علمي موضوعي محايد عن أهمية جميع اللغات من دون استثناء في إقامة التواصل، وفـــي كون كل جماعة لغوية تنظر إلـــى العالم من خلال لغتها، وأنّ الإنسان لا يرى إلّا ما تريه لغته، وأنّ التجارب الإنسانية قد تكون واحـــدة لجميع الشـــعوب، ولا يختلـــف إلّا تقطيع تلك التجربة، تبعًا لعبقرية هذه اللغة أو تلك[96].

كما أثبتت هذه الدراسات تســـاوي اللغات كلها في الوظائف التي تؤدّيهـــا بوصفها وســـائل للتواصل، وفي تعبيرهـــا عن الهوية الجماعية والفرديـــة، وأنّ الفـــارق بينها قد يكون فـــي أنّ أوضاعًا تاريخية معيّنة قـــد تخدم لغة ما فتجعلها في مركـــز الريادة، وإذا ما توافرت تلك الأســـباب لغيرهـــا، فقد تدفعها إلـــى مصاف اللغات الراقية، ما يعنـــي أنّ جميع اللغـــات قابلة للرقيّ والتطـــوّر، بل إنّ الخاصية التطوّرية هي ســـمة كل فعل أو سلوك اجتماعي، ولا تشذّ اللغة عن هذه القاعدة.

بناء علـــى ذلك، يمكننا القـــول إن أيديولوجيـــا التفوّق بدأت تختفي مـــن أدبيات الدراســـات الاجتماعية والإنســـانية المعاصرة ليحلّ محلّها التسامح مع التنوّع والاختلاف، ويكون قوامها احترام جميع التكلّمات مهما تكـــن طبيعتها، وإنّ لهجة مـــا قد تصير لغة رسمية، كما قد تنحطّ لغة ما إلى مرتبة لهجة، عامل سياسي محض، لا علاقة له بالطبيعة اللسانية المتأصلة في جوهرها.

---

(96) Edward Sapir, *Linguistique*, traduction de Jean-Elie Boltanski et Nicole Soulé-Susbielles; présentation de Jean-Elie Boltanski (Paris: Editions de Minuit, 1968), p. 29.

إضافة إلى ما سبق، أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية ما في التنوع اللغوي والثقافي - مهما يبدُ مشرذمًا - من أثر إيجابي لوحدة الشعوب، وثراء التراث الإنساني. كما يُذكر في هذا المجال الدور الذي أدّته الترجمة وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات الحالية في التقريب بين الشعوب، وإزالة الحدود الفاصلة بينها، وفي تغيير النظرة النمطية التي كانت سائدة، وبالتالي في إذابة الترسّبات التي صنعتها الأيديولوجيا عن لغات الأقليات أو الأكثريات، فأضحى التعايش والتسامح والاندماج في إطار التنوّع، والاختلاف معزّزًا وحدة الثقافة اللغوية المشتركة بين جميع اللغات والثقافات المتساكنة.

نخلص إلى أن الأيديولوجيا اللغوية هي مجموعة أفكار قد تكون صحيحة أو خاطئة، وقد يكون مصدرها أساطير أو معتقدات دينية وغيرها، فتترتب عليها مواقف لغوية مؤثّرة في السياسة اللغوية، وتتجلّى في الممارسات اللغوية التي يسلكها الفرد أو المجموعة اللغوية أو يتداولانها.

2 - الممارسات اللغوية

يراد بالممارسات اللغوية المسح الميداني الفعلي لجميع التّكلُّمات اللغوية واللهجية، الناشئة بفعل الاحتكاك بين اللغات، أو بفعل عاملَي الجغرافيا والاجتماع. ويكون ذلك بوساطة تخزين المعلومات والمعارف المجمعة في بنوك معطيات، ومن ثم استثمارها في وضع سياسات لغوية عادلة، تراعي الواقع اللغوي

في المجتمع[97]، ومفاد ذلك أنّه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لأيّ مشروع مجتمعي حتّى يسوده التسامح اللغوي. ذلك أنّه إذا كانت اللغة وسيلة تخاطب وأداة لاكتساب المهارات والمعارف، فإنّها أيضًا بؤرة للصراع الذي يسبّب حروبًا دامية وفتنًا قاتلة تمزّق أوصال الشعوب والأمم، وتنهك قواها، وتضرم روح العصبية فيها، وتشتّت إرادتها، وتذلّ نفوسها وتمحو هويتها، وتضيّق أفقها وتبدّد أملها في مستقبلها، فهي كيان يصنع به المجد كلّه، وبسببه تنشب الحروب، ومنها أكبر حرب على الإطلاق، وهي ما اصطلح عليه بحرب اللغات[98].

لذلك، فإن الممارسة اللغوية هي تعايش لغوي على إقليم واحد. وعلى الرغم من هذا، لا بد من الإقرار بأنّه يصعب حلّ الكثير من التوتّرات اللغوية بسبب التغيّرات المتسارعة، وتشابك العلاقات الدولية، وتنامي ظاهرة عدم التجانس في كثير من المجتمعات، ومنها المجتمعات المغاربية. ولذا ينبغي الإسراع في تخطيط لغوي واع مدروس من جميع جوانبه[99]. ويدور حصر الممارسة اللغويّة السائدة داخل فضاء الدولة التعددية، بمحاولة الإجابة عن جملة من الأسئلة التي تُطرح في أكثر من تخصص،

(97) Cerquiglini, p. 4.

(98) خالد بوزياني، «استراتيجية التخطيط اللغوي ومشكل التنمية اللغوية في العالم العربي،» مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 8 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)، ص 196. انظر أيضًا: كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية.

(99) صالح بلعيد، «بحث في مصطلح (الممارسات اللغوية) في الجزائر،» مجلة الممارسات اللغوية (مخبر الممارسات اللغوية الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو)، العدد التجريبي 0 (2010)، ص 10.

وهي التي تعدّ في حد ذاتها من صلب انشغالات أي مجتمع يعيش التعددية اللغوية.

كما أنها تتموضع - في حقيقة الأمر - في صميم انشغالات الدراسات اللغوية الاجتماعية التي تشدّ اهتمام الباحثين، وقد صارت في الوقت الراهن محل انشغال السياسيين أيضًا، وأصبحت تُطرح على مستوى الهيئات الرسمية، ضمن ما يُعرف بالنظرية السياسية المعاصرة[100].

يمكننا أن نجمل هذه الأسئلة في ما يلي: من المتكلم؟ وبأي لغة/ لغات يتكلم؟ ومع من؟ وكيف؟ انطلاقًا من كون اللغة ليست ناقلة للثقافة فحسب، بل هي إنتاج لرموز ثقافية وثيقة الصلة بالروح الإنسانية وقيمها.

ويمكن إدراجها أيضًا ضمن قائمة المكاسب الثقافية المنتمية إلى التراث الثقافي للدولة. وعليه، وجب حماية هذه الممارسات واحترامها لذاتها، والدفاع عنها، وتأسيس وعي معرفي بشأنها، من حيث كونها دائمة التحول والتطوّر، وتجمعها جملة من العلاقات التي يجب معرفة كنه سرّها[101].

عمل صالح بلعيد على ضبط العوامل المؤثرة في الممارسات اللغوية وتحديد هذه العوامل، فوجدها ترتبط بمعطيات العصر

(100) Pierre Encrevé, «De L'observation scientifique à la politique linguistique,» *Langues et cité*, no. 1, observatoire des pratiques linguistiques (2002), p. 6.

(101) Encrevé, p. 6.

السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية، وتنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية يمكن حصرها في:

- الأرضية المعرفية للمتحدثين.
- ثقافة المجتمع.
- الحراك الثقافي والأيديولوجي والاقتصادي.
- لغات المدرسة.
- السياسة اللغوية للدولة.
- وسائل الإعلام.

أمّا العوامل الخارجية، فأرجعها إلى:

- تأثير اللغات الأجنبية.
- مؤثرات العولمة.
- تأثير لغة المستعمِر.
- تأثير وسائل الإعلام الخارجية.
- الآليات والأجهزة المعاصرة وما يلحقها من تسميات[102].

كان من نتائج ذلك مساهمة تجميع المعلومات المتعلقة بالممارسات اللغوية في ترقية اللغات التي تتقاسم المشهد اللغوي العام داخل الدولة، ولهذا يمكن العمل على الارتقاء بالتعددية

---

(102) بلعيد، «بحث في مصطلح،» ص 20.

اللغوية بوصفها ضامن التنوع الثقافي، ما يتطلّب وضع سياسة لغوية متوازنــة ومتكاملة مبنية علــى حقائق ومعارف ميدانيــة عن الواقع اللغوي وبعيدة عن الانطباعــات، والعواطف القبليــة، لأنّ منطلق الممارسة اللغوية اجتماعي في المقام الأول.

إضافة إلى هــذا، يُفتــرض أن يترتب على المســح الميداني للممارســات اللغوية وحصرها وضبط تنوّعها وثرائها، خدمة اللغة المشتركة الرسمية وإخراجها من عزلتها، بحيث يترسّخ لدى مواطني الدولة ما يمكن وصفه بالأمن اللغوي، ليزول شــعور الإجبار الذي يحسّ به الناطقون بلغات الأقليات[103] في تعلمهم اللغة المشــتركة بوصفها اللغة الجامعة المحققة للتواصل داخل الدولة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنمية العامة للبلد.

يُســتنتج ممّا ســبق أنّ المســح الميداني الموضوعي لجميع الممارسات معناه الاعتراف بالتنوّع، وتأسيس عقد اجتماعي يكون من مبادئه رفــع الضيم وجبر خاطر جميع الأقليات المتعايشــة مع الأغلبية في إطار الدولة المعاصرة.

لكن لتفادي ما قد ينجم من سلبيات ومخاطر عن ذلك المسح، تقتضي الضرورة تخطيطًا لغويًا يراعي الأبعاد الكبرى للوطن، وكذا جميع التغيّرات، ويحفــظ للغات الموظّفة فــي المجتمع مكانتها، بل ويقضي على الهجيــن اللغوي الخطِر الذي بدأت تلوح ملامحه في أفق الممارســات اللغويــة والتواصل في المجتمعــات العربية والمغاربية خصوصًا.

---

(103) Cerquiglini, p. 4.

3 - السياسةُ والتخطيط اللغويان

يُقصد بالسياسة اللغوية (Politique linguistique) القوانين الرسمية التي تخطّط لتهيئة لغة معيّنة في مجتمعات متعدّدة اللغات، فتجعل من لغة معيّنة لغة رسمية بقوّة القانون والدستور(104)، لكن السؤال المطروح: ما العلاقة بين السياسة اللغوية والعدالة اللغوية؟

لا شكّ في أنّنا نلفي العلاقة بينهما وثيقة، لأنّ المجتمع المتعدّد اللغات قد تهيمن فيه لغة على أخرى أو أُخَر، من دون وجود قانون أو حماية قانون جائر، فتنعدم المساواة، وبالتالي تضطهد أقليات اجتماعية، أو تشعر - على الأقلّ - بالحيف والظلم لأنّها محرومة من ممارسة لغتها التي جُبِلت عليها، ويؤدي إحساس جزء من المجتمع بالخلل إلى عرقلة مساره التنموي، بسبب عدم وجود تكافؤ فرص في تعلّم لغات المجتمع أو الشعور بتهميش واحدة منها تتكلّم بها فئة «ملوكة» فيه، أو لم تأخذ مكانة تستحقّها، ما يجعلها تطلب من السلطة التدخل، وتكافح في أغلب الأحيان من أجل لغتها. فوجود لغتين أو أكثر في مستويين متناقضين، أو وجود إحداهما في مكانة أرفع، قد يدفع السلطة السياسية إلى السعي للبحث عن التوازن اللغوي أو العدالة اللغوية.

سيتطلّب ذلك وضع سياسة لغوية يكون أساسها تدبير الشأن اللغوي ومعالجته في الدولة الوطنية لإقرار لغة مشتركة يتواصل

---

(104) بوزياني، ص 195.

بهـــا الجميع، فتكـــون حاضرة في مؤسّســـاتها المختلفـــة، ويعمّم اســـتعمالها مع مراعاة التكلّمات الأخرى ضمن المجتمع الواحد، ليحافظ هذا المجتمع على وحدته وكيانه طواعية وعن اقتناع، ومن دون محاولة الدعوة إلـــى غير ذلك، حتى لا تكـــون ظلمًا لبعض مكوّنات المجتمع، وبعض هياكله ومؤسســـاته. مـــن هنا، نقرّ بأنّ التدبيـــر اللغوي في ضـــوء العدالة اللغوية لا يعنـــي التفريط باللغة المشتركة التي يفترض أن تتقبّلها الأوســـاط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بناء على ذلك، تعمد السياســـة اللغوية إلـــى وضع برامج، أو مشاريع وقوانين، للغات المجتمع حتى لا ترتقي، أو تتطور، إحداها على حســـاب الأخريات. ويضاف إلى هـــذا أنّ المجتمع المتعدّد اللغات يحتاج إلـــى تحديد العلاقة بين اللغـــات المُتكلَّمة فيه، أي اللغة المشتركة والرسمية والوطنية ولهجات ولغات أجنبية أخرى.

كما تهدف السياســـة اللغوية إلى تكوين الواقع اللغوي بصورة تلائم الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، والتخطيط لبناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقاتها بالعالم وبالآخر. ويكون من أهدافها تقليل التناقضات، وتيســـير الاتصال والتواصل داخل الدولة أو بين المجموعات اللغوية. ولا شكّ في أنّ هذه السياسة سترسّخ العدالة بين الجماعات اللغوية المختلفـــة، وتحدّ من اختلافاتها وصراعاتها قبل أن توجد، وحتى إن وجدت. كما أنها تهدف إلى استخدام لغتين أو أكثر بالمســـاواة في جميع المجـــالات، أو اقتصار ذلك على لغة محدّدة. ويكون هذا التحديد واضحًا بنصوص قانونية تحدد للغة ما

استخدامها، مثلًا في المجالات الدينية والعسكرية والإدارية[105].

هناك تفرقة في كتابات معاصرة بين السياسة اللغوية الصريحة والمعلنة والمقررة في نصوص الدستور والقوانين والتشريعات الأخرى من جانب، والسياسة اللغوية غير الصريحة وغير المعلنة من جانب آخر، ولكنها هي الأمر الواقع في الدولة. وقد تكون مهمّة السياسة اللغوية صعبة ومعقّدة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات التي يكثر فيها التعدّد اللغوي، مثل دول القارة الأفريقية التي يوجد فيها بين 1250 و2100 لغة ولهجة، ما تطلّب تدخّل منظمة اليونسكو في المؤتمر الدولي للسياسة اللغوية في أفريقيا الذي عُقد في هراري بزمبابوي بين 17 و21 آذار/ مارس 1997. فعلى سبيل المثال، نلاحظ عدد اللغات الموجودة في الدول الأفريقية في الجدول الآتي:

الجدول (١)

عدد اللغات في الدول الأفريقية

البلد	عدد السكان (بالملايين)	عدد اللغات
نيجيريا	١٠٥	٤١٠
تنزانيا	٢٨	١٢٠
بوركينافاسو	٩	٦٠
بنين	٣	٥٨

(105) محمود فهمي حجازي، «اتجاهات السياسة اللغوية،» مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 8 (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ص 32.

أمّا في ما يخصّ العالم العربي فتقف شعوبه على عتبة المجهول، لأنّ أكثر أفراده لم يع بعدُ ما اللغة، وما وظيفتها وما مكانتها بين اللغات، وعندما لا تدرك المخاطر والتحدّيات الجيوسياسية ومخططات العولمة في ظل تسابق محموم من أجل هيمنة لغة على أخرى، وعندما تتداخل السياسة بالاقتصاد وبالتجارة وإنتاج المعرفة، يصبح للغة الدور الرئيس في لعبة الهيمنة الاقتصادية، وعلى الدولة أن تدركه وترسّخه في عقول الناشئة.

لذلك ظلّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح متعلّقًا بمدى نجاح حكومات الدول العربية في سياستها اللغوية، ومدى انعكاس ذلك على حياة الأمّة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي استتباب الأمن اللغوي والفكري، وفي تراجع الصراعات العرقية واللغوية والإثنية التي تنخر المجتمع، فلا تدعه يتقدم أو ينال نصيبه من التنمية.

ربما يدعونا سلف إلى القول إن إشكال التعدّد اللغوي برز إلى الواجهة الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية، خصوصًا في المجتمعات المغاربية، وبات يتطلب معالجة متأنية واستراتيجيا متزنة، من منطلق سياسات لغوية خاصة بكلّ بلد وفق خصوصيته وبنيته وتكوينه العرقي. وإذا لم تجرِ دراسة الأمر، فإنّ الإشكال سيزداد تعقيدًا مستقبلًا بسبب الاختلالات التي باتت تبرز في الفكر الاجتماعي للإنسان العربي عمومًا، ولا سيما في ظلّ الأحادية القطبية والعولمة وهيمنة اللغة الإنكليزية على أغلب مناحي التطورات التكنولوجية الاتصالية والاقتصادية. ولا يمكن تنفيذ تلك

السياسة اللغوية على أرض الواقع إلّا بما يُعرف بالتخطيط اللغوي، من منطلق أنهـا مجموعة من الاختيارات الواعيـة المرتبطة بطبيعة اللغة/ اللغات في علاقتها بالمجتمع[106].

يرتبط التخطيط اللغوي بسياسـة الدولة الرسمية، ويقوم على أسس علمية إجرائية تسمح بتسـيير التنوّع اللغوي وحلّ مشكلاته، انطلاقًا من مبادئ توافقية مبنية على مسـح ميداني للواقع اللغوي، وهي مرتكزات تسوّغ الحديث عن عدالة لغوية تعيشها المجتمعات المتعددة اللغات.

وبذلك يكون التخطيط اللغوي الذي يعدّ ضرورة معاصرة من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة قومية ووطنية للحفاظ على سـلامة اللغة العربية، ويكون الدعم للمؤسسـات العاملـة عليها وتقديرها للغة في حد ذاتها[107]، ولتعايشـها بتسـامح ووفق عدالة لغوية مع لغات الجِوار.

تعود الأهمية التي يكتسـيها التخطيط اللغوي، منذ ظهوره إلى حيّز الممارسـة العلمية[*] ضمن علم الاجتماع اللغوي، إلى أن من

(106) لويس جان كالفي، **علم الاجتماع اللغوي**، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص 112.

(107) صالح بلعيد، **المازيغية في خطر** (الجزائر: منشـورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2011)، ص 270.

(*) يعـود توظيف المصطلح إلى العالِـم فايرايـخ (Weireich) حينما ظهر عنوانًا لندوة عُقـدت في جامعة كولومبيا في عام 1957. وأول مـن كتب فيه بطريقة علمية هو العالم هوغن (Haugen)، إذ نشر مقالة في عام 1959، وسمها بـ «تخطيط اللغة المعيارية في النرويـج الحديث»، وتوالت بعد ذلك الدراسـات في الموضـوع، وأخذ مكانته في الدراسـات اللغوية الاجتماعية. وهذا لا يعني أنه لم يمارس قبـل هذا التاريخ، وإنما لم يتحدد إطاره المرجعي بوصفه تخصصًا قائمًا بذاته.

أهم أهدافه الرئيسة إبراز دور اللغة في بناء الدول في مراحل ما بعد الاستعمار. إذ انصبّت أبحاثه على تقصي ومعالجة المشكلات اللغوية الناجمة عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمَرة، ومن ثمّ اتّجه جهد الدارسين وتركّزت أعمالهم على إيجاد السبل الكفيلة لحلّ هذه المعضلات اللغوية[108]. يعرّفه إريك ويستاين (E. Weistein) بأنّه «مصطلح حكومي سلطوي طويل المدى بوصفه جهدًا واعيًا لتغيير اللغة ذاتها، أو لتعديل وظائفها في المجتمع بهدف حلّ مشكلات الاتصال والتواصل بين الأفراد»[109].

ومن المصطلحات التي أُعطيت لهذا المفهوم مصطلح التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique)، «وهو المصطلح المستعمل في المجال الفرانكوفوني منذ [عام] 1970، ويعني تدخّل الدولة لحماية اللغة والدفاع عنها تجاه لغة أخرى منافسة، كما هو الحال في مقاطعة كيبيك الناطقة بالفرنسية التي توجد جغرافيًا وثقافيًا داخل المحيط الأنغلوفوني الكندي، وبجوار العملاق الأمريكي، مع ما تمثّله لغته بحمولتها العلمية والفنّية والتكنولوجية من ثقل، والتي أصبحت مفتاح الاقتراب من العولمة، بل هي العولمة نفسها، ومع أخذ الفارق التاريخي والانتماء الثقافي بعين الاعتبار، فإن هناك

---

(108) فواز عبد الحق الزبون، «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها،» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (تشرين الأول/ نوفمبر 2009)، ص 86.

(109) عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د. ت])، ص 166.

شبهًا بين حالة كيبيك والفضاء المغاربي، وخصوصًا الجزائر»[110].

«تكمن أهمية الموضوع في أنّه حديث الساعة؛ حيث يبحث في تخطيط تأصيل الوحدة الاجتماعية الوطنية، في الوقت الذي يقع فيه الاهتمام عالميًا بما وراء امتلاك المعرفة العلمية باللغات الوطنية، والذي يتزامن كذلك والمطالبة الضارية بالحقوق اللغوية للمواطن والأقليات»[111].

معنى ذلك أنّ التخطيط اللغوي هو اتخاذ جملة تدابير بغية الوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة سلفًا، بالاستعانة بوسائل مرسومة[112]. وهو بهذا لا يختلف عن أي تخطيط اقتصادي أو اجتماعي، من حيث إنه فعل واعٍ، له أهداف محددة، ويُبتغى الوصول إليها بتبنّي مجموعة من التدابير والوسائل المعيّنة. وازدادت أهميته في الفترة الأخيرة بفعل تنامي المطالبة بالحقوق اللغوية، خصوصًا من لدن الأقليات، وبذلك اتّجهت ممارسة التخطيط اللغوي إلى المأسسة، فأصبحت تتكفل به مؤسسات رسمية مخوّلة بقوة القانون، بإجراء عملياته. ونظرًا إلى كونه تخصصًا بينيًا (Interdisciplinaire)، فإنه تتكامل في إطاره مجموعة من المعارف المتقاطعة كاللسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة وعلوم التربية والاقتصاد.

---

(110) محمد العربي ولد خليفة، في: **أهمية التخطيط اللغوي – أهدافه ووظائفه** (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2011)، ص 9.

(111) صالح بلعيد، «التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة،» في: **أهمية التخطيط اللغوي – أهدافه ووظائفه**، ص 241.

(112) بلعيد، **المازيغية في خطر**، ص 271.

انطلاقًا من كون المهمّة الموكلة إلى المخططين اللغويين هي العمل على تحقيق ما يمكن وسمه بالإصلاح اللغوي، فإن دورهم ينحصر في وضع الخطط الكفيلة بتحقيق العدالة اللغوية، وعرضها على قادة الرأي ورجـال الدولة بهدف وضعها موضع التنفيذ. وكي يتسنى لهم ذلك، عليهم أن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الدولة واستقرارها، وأن يدركوا أن أعمالهم ستترتب عليها آثار إيجابية أو سلبية في علاقات المواطنين بالدولة، فإذا ما التزموا بوضع خطط عقلانية سيؤدي حتمًا إلى تنقية الأجواء وإزالة أسباب التوتر الاجتماعي، ما سيكون له دور ملموس في وتيرة التنمية، الأمر الذي يعني أن يتجنب واضعو المخطط اللغوي الشوفينية والأدلجة في مفهومها السلبي.

يحفظ لنا التاريخ نماذج سلبية كثيرة للتخطيط اللغوي الذي سُخِّر فيه العلم لأغراض سياسية مشبوهة، وكانت مخالِفة لمنطق الأمور في كثير من الدول، كالتخطيط الإمبريالي الاستعماري الذي كان من نتاجه قمع اللغات الوطنية، ووضع خطط تعمل على الإدماج القسري لشعوب المستعمرات في لغة المستعمِر بهدف تذويب الهويات الوطنية، كما حدث في الجزائر على سبيل المثال. ومن أمثلة التخطيط المؤدلج ما يُعرف بالتخطيط القومي في دول ما بعد الاستعمار الذي حاول تخطّي الواقع اللغوي الفعلي السائد بعمله على استيعاب الشعوب الأصلية والإثنيات القومية في اللغة الرسمية المتبناة، وطنية أكانت هذه اللغة أم لغة المستعمِر السابق، كما حدث في أفريقيا وآسيا، وحتى في أوروبا التي تبنّت فيها في

وقت من الأوقـات بعض الـدول المركزية اللغويـة، ولم تعترف بلغات الهامش، مثل فرنسا وإسبانيا، وكما هو حاصل حاليًّا في دول البلقان وجمهوريات أوروبا الشرقية.

جدير بالذكـر أن هذا النوع من التخطيط لقي مقاومة شـديدة نظرًا إلى منافاته مبادئ العدالة الاجتماعية المنشودة عمومًا واللغوية خصوصًا، وأدى إلى نشوء حراك لغوي في بلدان كثيرة، كما في حالة المغرب العربي، موضوع هذه الدراسـة؛ إذ لم تكُفّ المجموعات اللغوية التي أحسـت بالضيم اللغوي عن المطالبة بحقوقها على مرّ الزمن. وكانت المطالب اللغوية في أحايين كثيرة سـببًا في نشـوب نزاعات إثنية انتهت بتقسـيم الـدول، مثل دول البلقـان والاتحاد السوفياتي سابقًا، وفي بعض دول أوروبا الشرقية، وفي مناطق أخرى من العالـم. فالعمل على تحقيـق الإدماج القسـري للمجموعات اللغوية ورفض الوحدة في إطـار التنوع، يؤدي إلى انبعاث الهويات القومية، وتنامي النزعة الانفصالية، وازدياد درجة المد التحرري.

في المقابل، فإن تبنّي سياسـة لغوية راشـدة تأخذ بالحسبان المعطـى اللغوي المتعـدد، وتعمل على احتوائـه بتخطيط علمي قوامـه الاعتراف والتجسـيد علـى أرض الواقع بوسـاطة برامج وخطط، يجعل المرء يشعر من خلالها بتحقُّق مواطنته التي أساسها احترام الهوية اللغوية، الأمر الذي تكـون نتيجته النهائية قيام دولة مستقرة اجتماعيًّا.

لنا أن نمثّل لذلك بالنموذج السويسـري الذي يُعدّ خير مجسّد للعدالة اللغوية، حيث تتعايش أربع مجموعات لغوية في رقعة جغرافية

صغيرة في وئام تام. وأمّا النموذج الثاني فيتمثّل في أفريقيا التي مزقتها الحروب الإثنية وحملات الإبادة العرقية ذات المنشأ اللغوي في كثير منها. ولا نحاول بهذا الطرح أن نختزل جميع المشكلات المجتمعية بتنوعها وتعقدها في المسألة اللغوية، وإنما غرضنا تبيان أهمية العامل اللغوي في مثل هذه القضايا، ومن ثم ينبغي لنا إعادة صوغ الأسئلة الكبرى التي تؤرق الوعي الجمعي للأمم.

إن الدور المحوري الذي تقوم به اللغة في الحياة الاجتماعية وقيمتها باعتبارها وسيلة من الوسائل التي توصل إلى أعلى مراكز السلطة والتأثير، فضلًا عن قيمتها الرمزية في تكوين النخب الاجتماعية (الإنتليجنسيا) وفي تثبيت الهوية العرقية، يوفّر للمتكلّمين والمجموعات اللغوية والسياسية جوًّا ملائمًا وأحوالًا ملائمة لإنجاح تخطيطهم اللغوي الذي لا شكّ في أن العدالة اللغوية ستكون من نتائجه المثمرة، وهو ما سيؤدي إلى حلّ كثير من المشكلات ذات المنشأ اللغوي في المجتمع.

سادسًا: الوضع اللغوي في المجتمعات المغاربية

انطلاقًا ممّا تقدّم، سنقارب مسألة العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، متّخذين من الإحداثية التي تعرّضنا لها أعلاه، ووفق رؤية اجتماعية لغوية يكون جوهرها توضيح المسألة من منطلق ارتباطها بتحقيق جانب من جوانب العدالة الاجتماعية في هذه البلدان. خصوصًا أنّه برزت في العقود الأخيرة مناقشات وسجالات بشأن الوضع اللغوي في بلدان المغرب العربي، تحديدًا في الجزائر والمغرب، وازداد الجدال بمستوياته المختلفة بعد الانفتاح

الديمقراطي الـــذي عرفاه، إذ فيهمـــا مجموعتان لغويتـــان: عربية وأمازيغية، تُضاف إليهما لغة المستعمِر المهيمنة فعليًا على المشهد العام، وعلى كثير من المؤسّسات ذات التأثير البيّن في حياة الأفراد.

يعترف الدســـتور الحالي في الجزائر والمغرب برسمية اللغة العربية ووطنية اللغـــة الأمازيغية. وفي الجزائر تشـــرف على اللغة العربية هيئتان تابعتان لرئاســـة الجمهوريـــة: المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائـــري للغة العربية. أمّا فـــي المغرب فنجد مكتب تنسيق للتعريب.

يشار إلى أن دســـتور الجزائر يمنح الأمازيغية حقّ الوجود في مؤسّسات الدولة الرسمية كالإعلام والتعليم، وتسهر على تعميمها وترقيتها هيئة استشارية تعرف بـ «المحافظة السامية للغة الأمازيغية» تابعة لأعلى مؤسّســـة في الجمهورية ممثّلة في الرئاســـة. بينما أقر دستور الثانية رسمية هذه اللغة، ويشرف على شؤونها «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية»، إضافة إلى العشرات من الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية الناشطة في البلدين لتعميم استعمالها.

على الرغم من الجهـــد الذي بُذل من أجـــل تعريب الإدارة والقضـــاء والتعليم والمؤسســـات الاقتصادية، فإن اللغة الفرنســـية بقيت هي اللغة المهيمنة في الوسط الاجتماعي. وأمّا الصراع الذي برز بين العربية والأمازيغية فلم يُذكر عبر التاريخ، بل يصف جورج مارسيه(*) (G. Marçais) العلاقـــة بين العربيـــة والأمازيغيـــة بعد الفتـــح

(*) جورج مارسيه: من كبار مستشرقي فرنسا الاستعمارية وخريج مدرسة الجزائر الاستشراقية الاستعمارية.

العربي الإسلامي بقوله: «نلاحظ أولًا أن اللغة العربية لم تلغ اللغة البربرية [...] فهــذه اللغة لا تزال باقية حتى يومنــا هذا [...] ومع ذلك إذا كانت لغة المنتصرين لم تبعد اللهجات القديمة للســكان، فقد وجّهت الضربة القاضية إلى اللغة اللاتينية وحلت محلها»[113]. والحقيقة أنّ الصراع ما كان ليأخذ هذا المنحى الهوياتي السياسوي إلّا بفعل لوبيات [جماعات ضغط] تسعى إلى إبقاء هيمنة الفرنسية على العقول وفي أروقة الدولة.

أمّا إذا كان هناك من يرى أنّ هذه المطالب تندرج ضمن سياق عربيّ ودولي متميّز عرف تحوّلًا عن أنظمة قومية شــمولية فرضت أحاديتها على جميع مناحي الحيــاة، وأصبحت تعيش اليوم مناخًا تعدّديًا يقرّ التنوّع والاختلاف، فلا شكّ في أننا وجدنا أنظمة الدول المغاربية تتأقلم مع هذا الواقع الجديد وتتكيّف أيضًا مع ما تصدره الهيئات الدولية من قوانين ومواثيق، وتتعامل معه بموضوعية بتبنّي سياســة لغوية مغايرة لما كان ســائدًا، وذلك بمعالجة قضايا هذه اللغة الحاضرة فــي التواصل اليومي في الجزائــر والمغرب[114]، فأُدخلت في وسائل التعليم وفي وسائل الإعلام المختلفة. كما لم يُحرم الناطق بالأمازيغية البتة مــن التواصل بلغته. وبالتالي، فإن ما وقع من مزايدات كثيرة في هذا الشأن كان لأغلبها خلفيات سياسية لا لغوية.

---

(113) جورج مارســيه، **بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشــرق الإســلامي في العصور الوسطى**، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991)، ص 46.

(114) Salem Chaker, «La Question berbère dans le Maghreb contemporain: Eléments de compréhension et de prospective,» *Diplomatie – Magazine*, no. 3 (mai – juin 2003), p. 75.

سابعًا: تمظهرات العدالة اللغوية في الفضاء السوسيو - ثقافي المغاربي

قبل التطرق إلى المسألة اللغوية في المجتمعات المغاربية في وضعها الحالي، من المفيد إلقاء نظــرة تاريخية على الحالة اللغوية في محطاتها الحاســمة، والتذكير بذلك الماضي على نحو موجز، ونقصد بها حالة ما قبل الاحتلال وفي أثنائه وبعده.

الجزائر هـــي البلد المغاربي الأوّل الذي تعــرّض لعدوان دمّر كيانه وما زال يعاني بسببه إلى اليوم، إذ حلّ جميع مؤسساته، وجعل منه ملحقة استيطانية، بعد أن قرّرت فرنسا، في أقلّ من ستّ سنوات بعد الاحتلال بمرسوم صدر في عام 1838، أنّ العربية لغة أجنبية، وجعلت اللغة الفرنسية لغة رسمية، وهي لغة الأقلية من المستوطنين، وفرضت استعمالها منفردة في الإدارة والتعليم والإعلام. ولاستبعاد الفصحى من التداول، عملت على تعليم العاميات إلى جانب نظام المدرسة المخصّص لشؤون الدِّين والوظائف الدنيا(*).

كما حرصت السياسة الاســتعمارية الاســتيطانية في الجزائر على جعــل المجتمع الجزائري يعيش انشــطارًا دائمًا كي لا يعرف الانصهــار، وعملت علــى اختــراق هــذه المكوّنات بالفرنســية بوصفهــا لغــة وثقافــة، وبالفرانكوفونية اقتصــادًا وسياســة[115].

(*) نظام تعليمي استعماري كان القصد منه تكوين وسطاء جزائريين بين الإدارة الاستعمارية والأهالي بإنشاء ثلاث مدارس عربية في تلمسان والمدية وقسنطينة.

(115) توفيــق المديني، اتحاد المغــرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراســة تاريخية سياسية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 75.

ولـــولا جهـــد الزوايـــا والكتاتيـــب التي كانـــت عبارة عـــن قلاع أو مخابـــئ للإســـلام والعربيـــة، ثـــمّ نضـــالات الحركـــة الوطنية المختلفـــة، لما بقـــي في الجزائـــر ســـوى عاميات مشـــوّهة[116].

غير أن اللغة العربية اســـتعادت بعد استقلال الجزائر عددًا من مواقعهـــا الطبيعية، فأصبحـــت لغة التعليم في جميـــع مراحل نظام التربية والتكوين وبعض الكلّيات، وهي اللغة الرســـمية الوحيدة في مجلســـي البرلمان وفي القضاء، وبدرجة أقلّ فـــي الإدارة العمومية حيث تُرفق بالفرنســـية، أو تتفرد بها أحيانًا (أمّا في الإدارة الخاصة، مثل المؤسســـات الاقتصاديـــة، فهي قليلة الاســـتخدام جدًا مقارنة بالفرنســـية). وأمّا في الوسط الاجتماعي فالفرنســـية أكثر استعمالًا بين البرجوازية الناشئة التي ترى أنها علامة تميّز وحظوة، فضلًا عمّا توفّره من مكاسب ومواقع[117].

هذا الوصف لا يختلف عن المغـــرب وعن تونس وموريتانيا. ويمكن وصف الخريطة التقريبية للواقع اللساني الراهن في الجزائر على النحو الآتي:

- عربية فصحى اقترنـــت **بالقرآن الكريـــم**، وكانت في عهد الظلام الكولونيالي آلية دفاعية ضد الأجنبي المتسلّط، ومن أسس الهوية العربية الإســـلامية التي تميّز الجزائريين من المســـتوطنين الأجانب.

---

(116) ولد خليفة، ص 9-10.

(117) ولد خليفة، ص 10.

- لهجات دارجة منطوقة بفوارق بسيطة في اللّهجات المحلّية، ترجع جذور أغلبها إلى العربية مع تسـرّب كلمـات إليها وتعابير بالفرنسية، وترتبط بالدرجة الأولى بألفاظ الحضارة، خصوصًا على الشريط الساحلي.

- لغة أمازيغية بلهجات عدة أقرب إلى العربية في قاموسها، خصوصًا ما يتعلق بالعبادات، وهناك اليوم جدل في شـأن الحرف الذي تكتب به بعد أن كان المخطوط منها كلّه بالحروف العربية.

- لغـة فرنسـية مسـتعملة علـى نطاق واسـع بيـن النخبة والتكنوقراط وبعض أسلاك الإدارة العمومية في كثير من مستوياتها وفئات من المثقفين والبرجوازيات الناشئة(118).

أمّا تونس فتعرّضت بدورها لانتهاك سيادتها الوطنية، وفُرضت عليهـا الحماية ظلمًـا وعدوانًا فـي عـام 1881، وحصلت على اسـتقلالها في عام 1956، بعد أن أغرقتها فرنسـا الكولونيالية في الفقر والتجهيل، ولكن بقـي في تونس كيان صـوري للدولة إلى جانب جامعتها الشـهيرة الزيتونة التي حافظت على الدِّين والعربية الفصحـى وثقافتهـا، وكان لها دور فـي الحركـة الوطنية حتّى خمسينيات القرن الماضي.

كما تعرّض المغرب بـدوره في عام 1912 لحماية انتهت في عام 1956، حين نال اسـتقلاله. وأخضعته فرنسـا لحماية ظالمة

---

(118) ولد خليفة، ص 10-11.

وسلبت خيراته، بل سعت عن طريق الظهير البربري، أو ما يُعرف بمشروع ليوتي، إلى بثّ الفتنة بين الأمازيغ وغيرهم، وهو ما فعلته أيضا الأيديولوجيا الكولونيالية منذ منتصف القرن التاسع عشر في الجزائر. لكن بقاء الهيكل الأساس للدولة المغربية وإدارتها أو المخزن وجامعة القرويين التاريخية التي حافظت عمومًا على اللغة العربية الفصحى، وإلى حدّ ما العامية أو المنطوقة، وإن لم تنجُ نسبيًّا من التلوّث[119].

أمّا بعد الاستقلال فكوّنت المطالب اللغوية معلمًا بارزًا للتطورات الحاصلة في المجتمع المغاربي، وهي تتمثّل في ما قبل دسترة الأمازيغية وما بعدها في كلٍّ من الجزائر والمغرب.

تتميّز المحطة الأولى بقيام الدولة القومية مباشرة بعد الاستقلال، وكُرّست اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في دستوري البلدين، فدستور عام 1963 في الجزائر يؤكد البُعد القومي عبر الديباجة التي تكررت فيها الإشارة إلى القومية العربية في أكثر من موضع، وفي المادة الخامسة التي تنص على أن «اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة»[120].

كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الخيارات اللغوية، وهو ما ترتب عليه النضال من أجل القضية الأمازيغية متجسّدًا في سلسلة من المطالب والاحتجاجات التي خرجت إلى العلن في صورة صدامات

---

(119) ولد خليفة، ص 12.

(120) الأمانة العامة للحكومة، دستور الجزائر لعام 1963، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm>.

مع السلطة على مدار عقود طويلة(*). وحملت لواء هذا المسار النخبة المثقفة ثقافة فرانكوفونية أضحت رموزًا - خصوصًا في منطقة القبائل - كالأديب مولود معمري. وأرجع سالم شاكر(**) سبب تميّز منطقة القبائل في الجزائر خصوصًا والمغرب الكبير - على حدّ تعبيره - عمومًا بتبنّيها المطلب الأمازيغي دون غيرها، إلى حالة التثاقف مع الثقافة الفرنسية، إذ إنها المنطقة الوحيدة التي تمتلك نخبة فرانكوفونية كبيرة منذ بداية القرن العشرين، حين كانت نسبة التمدرس كبيرة مقارنة بمناطق البلاد الأخرى، ومست جميع الشرائح، حتى النساء منها، وكذا سكان الريف، والتأثير الفرنسي حتى في الأميين، كما أرجعه إلى قِدم الممارسة السياسية ورسوخها عبر الهجرة الجماعية المكثفة إلى فرنسا، ما أدى إلى تبلور الوعي بالبُعد الهوياتي الأمازيغي[121]. ويقول في موضع آخر، مؤكدًا هذا المعنى: «بديهي أن يتعلق الأمر هنا بالآثار المباشرة لإنتاج وترويج معرفة علمية بالمغرب الكبير من طرف الجامعة الفرنسية [...] اكتشف الأمازيغي بغتة أن عروبة وإسلام المغرب هي معطيات تاريخية متأخرة [...] وأنه يمكن اعتبار لغته بمثابة اللغة الأصلية الوحيدة بالمغرب الكبير»[122].

(*) منها حالة تمرد في منطقة القبائل في عام 1963 بقيادة حسين آيت أحمد، والربيع الأمازيغي في نيسان/ أبريل 1980، والإضراب عن الدراسة في عام 1991، وتكرر الإضراب في الموسم المدرسي 1994-1995، ومواجهات في عام 1998 بعد اغتيال جماعات إرهابية المغني معطوب الوناس، وفي عام 2001 في ما عُرف بالربيع الأسود.

(**) باحث لساني جزائري قبائلي الأصل مقيم بفرنسا.

(121) Salem Chaker, «Les Berbères dans le Maghreb contemporain: Entre tensions et évolutions,» *Afkar/idées* (Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe) (hiver 2005), p. 42.

(122) سالم شاكر، **الأمازيغيون اليوم**، ترجمة عبد الله زارو (المغرب: مؤسسة تاوالت للثقافة الأمازيغية، [د. ت])، ص 23.

لا شـــكّ في أنّه يقصد أن الأمازيغي لم يكتشف ذاته المتأصّلة في التاريخ إلّا بالوجود الفرنسي. وفي حقيقة الأمر، يعدّ هذا الطرح قدحًا في الهوية الأمازيغية لا إطراء لها، حيث إن كُتَّاب المدرســة الاستشراقية الفرنســية لم يريدوا تمكين الأمازيغي من معرفة علمية تعرفه ذاته، بل أرادوا تفرقة أبنـــاء الوطن. من جهة أخرى هو اتّجاه سياسي تاريخي عُرف منذ نشأته بتبنّيه النزعة الأمازيغية في الجزائر بمساندة من فرنســا التي دعّمت الدعوة البربرية في عام 1949 من أجل التصــدّي للحركة الوطنية، ثــمّ للثورة التحريريــة الجزائرية، وأنشــأت الأكاديمية البربرية فــي باريس في عــام 1967[123]، ما دفع كثيرًا من الإعلاميــن والمفكرين العرب إلى الوقوف أمام هذه القضايا وإسالة الكثير من الحبر فيها[124].

لذا، كان الخطاب الأمازيغي في محطته الأولى متّسمًا بالسجال الحادّ، ومتحاملًا على مســألة العربية والتعريب والعروبة، إلى درجة رفض متطرفيه النخبويين الفرانكوفونيي الثقافة هذه المسألة، فأخذت بُعدًا إعلاميًا، ونحت منحى سياســويًّا، ووجدت طريقها إلى برامج الأحزاب السياســية[*] وحــركات المجتمع المدنــي. وركزت هذه الكتابات على حالة التهميش والإقصاء التي تعرضت لها الأمازيغية، فطغت فيهــا مقــولات العنف والاجتثــاث والاســتئصال والدمج

---

(123) المديني، ص 94.

(124) للاطلاع على مثل هذه القضايا مثلًا راجــع: يحي أبو زكريا، «البربر، هل يحقّقون حلم فرنسا القديم؟» صحيفة اللواء اللبنانية، 2005/ 9/ 23.

(*) نخص بالذكر هنا حزبــي جبهة القوى الاشــتراكية (FFS) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD).

القسري، وغيرها من النّعوت التي تحمل شحنات عاطفية حادّة.

لكن الوضع اللغوي بدأ يشهد انفراجًا منذ حوادث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، إذ أتاح المناخ الديمقراطي الذي عرفته البلاد بخروج المطالب اللغوية وغيرها إلى العلن، وتعزّزت هذه المطالب بالاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية لغة وطنية في النص الدستوري لعام 2002 في نسخته المعدلة: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وتمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني»[125]، وإن كانت الإشارة في ديباجة الدساتير المتتالية من عام 1989 إلى عام 1996 إلى المكوّن الأمازيغي بوصفه ثابتًا من ثوابت الهوية الجزائرية.

يمكن المراقب المحايد أن يرى المكاسب التي تحققت؛ فبعد الدسترة، عرفت الأمازيغية طريقها إلى المأسسة، ففُتحت أمامها المدارس، فضلًا عن قطاع الإعلام بفتح قنوات إذاعية وطنية وجهوية، وقناة فضائية، وكذا الجرائد، والإنتاج السينمائي، وسُمح بتقديم المداخلات والمحاضرات بالأمازيغية في الجامعات ومحافل أخرى، إضافة إلى لافتات الشوارع والمحلات التجارية والطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الأمازيغية، وهو ما يتعلّق بمبدأ الجهوية اللسانية الذي بدأ يتحقّق.

أمّا في المغرب، فانطلق نضال الحركة الأمازيغية في نهاية

---

(125) الأمانة العامة للحكومة، دستور 2002 (الجزائر: الجريدة الرسمية، الرقم 63، 16/ 11/ 2008).

ســتينيات القرن الماضي، مع ظهور أول جمعية «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي»، في حين بدأت المرحلة الثانية التي يُطلِق عليها أصحابها مرحلة الجهــر بالقضية في الفترة 1980 - 1991. ويُؤرَّخ للمرحلــة الثالثة بخطاب العاهل المغربي الراحل الحســن الثانــي في 20 آب/ أغســطس 1994، أقر فيه بتعليــم الأمازيغية، وفي عام 2001 حين ظهر المعهد الملكــي للثقافة الأمازيغية إلى الوجود[126]. وتُوّج ذلك المســار في عام 2011 باعتراف الدستور بالأمازيغية لغة رسمية ومساواتها باللغة العربية، وبتعهّد الدولة على تطويرها وترقيتها، حيث جاء في الفصل الخامس منه: «تظل العربية اللغة الرســمية للدولة، وتعمــل على حمايتهــا وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضًا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة دون استثناء»[127]. وهنا نلحظ أن الدستور المغربي يؤكّد أنّ المســألة الأمازيغية ليســت حكرًا على فئة دون أخرى. وبذلك أُخرجت القضية من المزايدات السياسوية.

بناء على ما سبق، نرى أن المغرب والجزائر هما في طريقهما إلى تحقيــق العدالة اللغوية بالمســاواة الدســتورية بيــن اللغتين الوطنيتيــن، وهذا ما يؤكّده فــان باريس بأنه المســاواة الرمزية بين اللغات المتداولة، لأنّ التساوي الفعلي لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن، فثمة حاجة إلى تأهيل الأمازيغيــة لأداء الدور المنوط بها.

---

(126) عبد الحق لبيض، إعداد وتقديم، «العروبة بعيون أمازيغية: ندوة الأمازيغية هوية ثقافية أم رهان سياسي؟» مجلة الآداب (شباط/ فبراير 2005)، ص 55.

(127) الأمانة العامة للحكومة، دســتور المغرب، على الرابط: <http://www.sgg.gov.ma/arabe/Accueil.aspx>.

وأشــار إلى ذلك الدســتور المغربي صراحة بأن نــصَّ على تعهّد الدولة القيام به، وورد فيــه: «يحدد قانون تنظيمــي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية»[128].

ثامنًا: جوهر الصراع اللغوي في المجتمعات المغاربية

ورثت الدول المغاربية وضعًا لغويًّا بالغ التعقيد وشديد التأزم، خصوصًا في الجزائــر والمغرب، وهو حالة صــراع لغوي حقيقي بين النخب وجد صداه في الشارع بما يُنشر على صفحات الجرائد وعلى شــبكة الإنترنت وما يُبث على الهواء من أقوال عنيفة تغلّفها الأيديولوجيا، فضلًا عن ملاســنات تفتقر إلــى التأطير العلمي في أغلبها، بحيث انســاقت وراء عواطف غير مكبوحة، واســتثمرتها أطراف سياسية داخلية وخارجية.

انقسمت النخب المغاربية في شأن المسألة اللغوية إلى طوائف شتّى بحسب تكوينها المعرفي وخلفيتها الأيديولوجية. ولا شكّ في أنّ هذا التوزيع لا تتحكم به الإثنية التي ينتمي إليها هؤلاء، لأن كثيرًا من ذوي الأصول الأمازيغية في كلٍّ مــن الجزائر والمغرب رفضوا تســييس المســألة اللغوية والتوصيف الذي يقدمه مناضلو الحركة الأمازيغية. وبين هؤلاء وأولئك يقف فريق يتّسم بالاعتدال، ويرفض الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكوّنات الهوية المغاربية.

(128) الأمانة العامة للحكومة، دستور المغرب.

لكن المســألة فــي جوهرها، وفــي مقامها الأول، سياســية، بحســب عبد الله العروي الذي يقــول: «كاذب أو منافق من يدّعي أنه يقف من مسألة الأمازيغية موقف المتفرج أو الملاحظ المتجرد أو الباحث الموضوعي، كل منا بحســب وضعه الاجتماعي وتربيته الأولية يوالي الدعوة أو يعاديها تلقائيًا [...] المســألة سياســية في الأســاس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغويــة أو تاريخية أو أخلاقية، سلاح في مســابقة بين النخب والقيادات هذا هو الجانب الذي يهمنا في هذا المقام ونضخمه عمدًا»[129].

يلقي هــذا الطرح بعــض الضوء علــى جوهر هــذا الصراع النخبوي في مســألة العدالة اللغويــة، فهو ظاهريًا صــراع لغوي، لكنه يخفي في حقيقته صراع مصالح ومواقع سياســية واجتماعية، إذ يريــد كل فريق أن يظفــر بموقع متميّز ضمــن المنظومة الثقافية والاجتماعية، بحيث يكون مرجعيــة يعتدّ بها ويحال إليها، وهذا ما نستشفّه من الحراك الاجتماعي الذي يشير إليه فؤاد بوعلي صراحة، فهو يــرى أنّها وجدت في هذا الحراك فرصتهــا لـ «فرض أجندتها على النقاش العمومي، واستغلال اللحظة لتوجيه المطالبات الشعبية نحو فرض الأمازيغية ضمن المطالب الشعبية، وصبغ الاحتجاجات بألوان إثنية عرقية»[130]. ولم يعرف أن مطلب الأمازيغية كان شعارًا

---

(129) عبد الله العروي، من ديوان السياسة (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، [2009])، ص 53.

(130) فؤاد بوعلي، «النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية (كانون الثاني/ يناير 2012)، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/6b853f16-c947-4ffe-a3cf-00a21b2fcb48>.

في الحركـة الشعبيـة التي عرفتهـا الجزائر في عام 1988.

كما يــرى الجابــري(*) أن شــكوى المواطنين فــي المناطق الأمازيغية في الجزائر أو المغرب لم تكن بسبب تهميش الأمازيغية أو إقصائها عن الحياة العامّة الرســمية، وإنّما كانت شــكواهم من انعدام التنمية، فالمغرب منقســم، في رأي الجميع، بين مغرب نافع وآخر مهمَّش، فهنالــك المركز وهنا الهامــش: «إذهب إلى الريف وقمم جباله والأطلس [...] واسأل ما ينقصكم؟ ما هي مطالبكم؟ وما هي مشــاكلكم أنا متأكد بأنهم سيشــتكون من ســوء الطرقات وانعدامها ومن قلة المــدارس أو بعدها... إلخ، بكل تأكيد لن نجد أي أحد يشتكي من شيء اسمه الأمازيغية»[131].

الحقيقة هي أنّ نســبة كبيرة من أبناء المغرب العربي لا تعرف هــذه اللغة البربريــة. ويرى كثير مــن المتخصصيــن والمطّلعين، ومن هم بربر بالولادة والنشــأة، أنّها متأثّرة بالعربيــة تأثّرًا واضحًا، وأغلب كلماتهــا ذو جذور عربية، إذ يقول عثمان ســعدي في هذا الصدد: «والحقيقة إنّ هذا الطابع العربي لم يشــمل فقط المفردات اللغوية؛ وإنّما يشــمل التركيب اللغوي والقواعد النحوية والصرفية والاشتقاقية أيضًا»[132].

(*) فيلسوف مغربي من أصول أمازيغية، توفي في عام 2010.

(131) محمد عابــد الجابري، حفريات فــي الذاكرة من بعيــد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 233-234.

(132) وهي الفكرة التي ما فتئ هذا المفكر يردّدهــا في الملتقيات والمؤتمرات العلمية، محاولًا أيضًا دحض انفصال الأمازيغية عن العربية واتصالها باللاتينية، مع العلم أنه أمازيغي شاوي من أوراس النمامشة في الجزائر. انظر: سعدي عثمان، **عروبة الجزائر عبر التاريخ** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982)، ص 144.

يتبيّن لنــا ممّــا تقــدم أنّ النخبــة الأمازيغية ذات المشــرب الفرانكوفوني(*) بالتحديد، بحسب التوصيف الذي قدّمه سالم شاكر للنخب القبائلية في الجزائــر، وبفعل حالة التثاقــف، قامت بجملة إســقاطات على المجتمعات المغاربية، منقولة عــن الغرب. والأمر يتعلق هنا بالتعددية اللغوية والثقافية. وساعدتها في ذلك المتغيرات المحلية والدولية، ناسية أو متناســية التباين الجوهري بين الوضعين المغاربي والغربي. فالغرب يعيش الآن حالة ما بعد الحداثة، وأمّا هذه المجتمعــات فلم تتزحزح بعدُ - على مســتوى الواقع على الأقل - عن حالة ما قبل الحداثة، ما يدعونا إلى التأكيد أنه من الخطأ اختزال جميع مشكلات المجتمع في المسألة اللغوية، فكثير من دول العالم عرفت التعددية اللغوية، وتعترف دســاتيرها بالتنوع، لكنها لم تخرج من دائرة التخلف، كالسنغال ومالي وتشاد وغيرها.

إن الإشــكال المطروح هو أنّ الواقع يقــول: إن الغرب مرّ عبر مرحلة الدولة - الأمّة الأحادية القومية لغة وفكرًا وثقافة، وما وصل إلى مرحلــة الدولة الأمة المتعــددة القوميات والثقافــات، أي دولة أساســها المواطنة الثقافية اللغوية، إلّا بعد أن تهيأ ونضج، وبلغ من التماسك المجتمعي ما ســمح له بالانتقال السلس، واستكمل فيها بناء مؤسساته الدســتورية، وتجاوز فيها مشكلات التنمية. وبعد فترة

(*) نود أن نؤكد هنا أن خطابنا ليس تعميميًّا، فهناك من النخب الفرانكوفونية التي حتّمت عليها أوضاع الاستعمار أن تكون كذلك، والتي كانت ترى في الفرنسية سجنًا لها. وأمّا من نقصدهم هنا فهم الذين صارت الفرنســية عقيدة لهم وأســلوب حياة، ويُعرَفون بالفرانكوفيليين (Les Francophiles) الذين قيــل عنهم: إنهم يفتحون مظلاتهم في الجزائر بسبب سقوط المطر في باريس.

تحضير طويلة أدى فيها الإعلام والمدرسة وحركات المجتمع المدني والتجارب والمستجدات الدولية دورًا كبيرًا لتهيئة هذا الانتقال من دون حدوث هزات اجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نشهد دومًا خروقات لهذا الإجماع القائم حول مسألة التعددية اللغوية، وآخرها ما وقع في منطقة كيبيك الكندية بعد فوز حزب كيبيك الانفصالي (Le Parti québécois) بالانتخابات التشريعية ودعوة رئيسته إلى تأليف حكومة ائتلافية، فأطلق أحد المتطرفين الناطقين بالإنكليزية النار على المحتفلين مع زعيمتهم بالفوز، فسقط قتلى وجرحى، وكان يردد خلال إطلاقه النار: «الناطقون بالإنكليزية يستيقظون»[133].

أمّا المسألة الأخرى التي تؤجّج الصراع الآن، بعد تجاوز مرحلة المساواة بين اللغات وبعد الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، فهي صعوبات التطبيق الميداني؛ فالنخب الأمازيغية تطالب بالإسراع في تجسيد هذا الاعتراف ممارسةً فعلية في جميع الميادين الحياتية المختلفة، لكن دون ذلك معوِّقات شتى لا يمكن تخطيها، لأن اللغة «لا تخلقها القوانين، بل تخلقها قوة الاستعمال، وقوة النصوص التي تجري في دمائها، كما أن سيرورة اللغة وتحفيزها للاضطلاع ببعض الأدوار والوظائف هو [كذا] الذي يضمن لها التعبيرية الوظائفية»[134]، ما يعني أن تجاوز المساواة الرمزية إلى المساواة الفعلية يمر بمسار تدرجي طبيعي بعيدًا عن المزايدات

(133) عن موقع قناة فرانس 24 الناطقة بالعربية، 5/ 9/ 2012، على الرابط: <http://www.france24.com/ar>.

(134) عبد المجيد جحفة، «(ندوة» الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية،» المستقبل العربي، العدد 253 (تموز/ يوليو 2008)، ص 153.

السياسوية، وفق رؤية علمية قوامها التخطيط اللغوي السليم المبني على أسس موضوعية، بقصد تأهيل هذه اللغة، خصوصًا أن دستور كلٍّ من الجزائر والمغرب تعهد بالعمل على تطويرها.

يُفترض أن يتوجّه البحث الآن إلى إيجاد آليات ناجعة لتعميمها، وعدم افتعال خصوم افتراضيين يقفون في طريقها. كما أنّ من مصلحة الأمازيغية تجنّب الارتجال والتسرع في تجسيد النصوص القانونية التي تكرسها لغة وطنية ورسمية في المجتمع المغاربي، خصوصًا أن هذه المجتمعات تمتلك من التجارب ما يؤكد صحة هذه المخاوف، خصوصًا تجربة التعريب الناقص التي مرت بها وما رافقها من إخفاقات.

كما أن المساواة في المواطنة اللغوية لا تعني إلزامًا «المساواة بين اللغات، لأنّ اللغات كما يعلم الجميع تلبّي حاجات مختلفة، قد تنقص أو تزداد، ما يؤثّر عليها سلبًا، أو إيجابًا عليها وعلى استمرارها، وقد تتاح أو لا تتاح لها فرص حضارية تاريخية، ما يجعلها غير متساوية، بكل تأكيد، وهي غير متساوية في قدرتها التراكمية»[135].

لا نعتقد أن الأمازيغية في وضعها الراهن مؤهّلة لتكون لغة عالمة تستجيب لمتطلّبات العصر، ونقل حمولاته العلمية والحضارية والتقنية، فهي لا تمتلك ذلك الرصيد المعرفي الذي يؤهّلها لأداء الدور الذي سيوكل إليها، لأنّها لا تزال موضوعًا

---

(135) عبد القادر الفاسي الفهري، «الديمقراطية اللغوية المأمولة في المغرب،» جريدة هسبريس (جريدة مغربية إلكترونية)، 8/ 6/ 2011، على الرابط: <http://hespress.com/opinions/32619.html>.

للتعليم، كما أنّها لم تنتج مفاهيم كبرى ولا سجلات لسانية واصفة توجد عادة في اللغات الراقية، مثل اللغة العربية وغيرها[136].

أمّا فـي حالة اعتماد مبدأ الجهوية اللسـانية، فإنّ ذلك يعني أن تتبنّى كل منطقة لغتها، وفي هذا تكلفة اقتصادية كبيرة لا نظن أن في إمكان البلدان المغاربية تحمّلها. كما أنّ الوحدة في إطار التعدّد مهمّة في الجانب الحضاري من التمسـك بما يفرق ولا يجمع، فـ«التعدد اللغوي الذي يمثّل الاختيار الأمثل بالنسبة للنخبة، ينبغي تقويم كلفته الاقتصادية والثقافية والمعرفية والسياسية بالنسبة لعامة الشعـب»[137].

كما أنّ هـذا المبـدأ، وإن يكن مغريًـا، ليس دائمًا وسـيلة لاسـتتباب الأمن حيثما يطبّق، إضافة إلى أنّه تترتب عليه تعقيدات جدية في بعض الحـالات، مثـل: أي اللغات تمنـح الحق، وما حدودها؟ وما موقع اللغات التـي لا حدود لها، وما هي التكاليف التي تترتب على تطبيق هـذا المبدأ، خصوصًا إذا كانت المجموعة اللغوية صغيرة[138].

بناء على ذلـك، ينبغي لتحقيق الأهداف التي أنشـئت الدولة لأجلها، «ألّا تمنح الدولة امتيازًا إلّا لعدد محدود من اللغات»[139]،

---

(136) عبد السلام خلفي، «معيرة اللغة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية،» مجلة أسيناك (المغرب، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، العدد 3 (2009)، ص 31.

(137) الفهري، ص 73.

(138) Parijs, «Plaidoyer pour une territorialité linguistique».

(139) بريان باري، الثقافة والمسـاواة: نقد مسـاواتي للتعدديـة الثقافية، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة؛ 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ج 2 ، ص 259.

أو على الأقلّ تعرف لمن تعطي ذلك، حتى لا يتسبّب ذلك بحدوث صراع آخر أو اصطدام جديد بين الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إسبانيا بلد متعدّد الألسن وإقليم تتعايش فيه سبع مجموعات لسانية متمايزة ومتمركزة في مناطق جغرافية خاصّة ومحدّدة. وقد سهّل هذا التوزيع تصميم السياسات اللسانية على أسس واضحة، فضلًا عن أنّ التعدد اللساني محدّد في الدستور؛ فاللغة الإسبانية أو الكستالية هي اللغة الرسمية الوحيدة على مستوى جميع الأقاليم، وهناك لغات كثيرة يجري التكلم بها مثل الكتالانية (Catalan) والباسكية (Basque) أو الأوسكيرا (Euskera) والغاليسية (Le Galicien) والأستورية (l'Asturien) والبرتغالية. وجميع هذه اللغات محمية قانونًا، وهناك لعدد منها فحسب مكانة رسمية في بعض مناطق الدولة، نحو الكتالانية والباسكية والغاليسية؛ فالمواطنون يستخدمونها، ولها فاعلية قانونية في علاقاتهم بجميع القوى العمومية الموجودة في تلك الأقاليم[140].

إضافة إلى ذلك، يؤدّي مطلب المساواة بين اللغات على أساس لغتين رسميتين حتمًا إلى شراكة غير متكافئة ومخالفة لروح الديمقراطية، لأنها ستكون مساواة بين غير المتساوين طبيعيًا. ومن تبعات المساواة المطلقة أن تتمتع الأقلية بغطاء مؤسساتي مشابه لذلك الذي تمتلكه الأغلبية، وبذلك تتجه الدولة بفعل تموقع كل طرف في مؤسساته نحو مواطنة مشتتة قائمة على استقلال

(140) Anna M. Pla Boix, «La Protection des droits linguistiques dans les nouveaux statuts d'autonomie en Espagne,» université de Gironna, Espagne, [en ligne], <www.dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/3199459.pdf>.

مؤسســاتي منتج لنوع من الحصانة أو الإعفــاء القانوني من بعض الالتزامات التي تفرضها واجبات المواطنة(141).

كما أن مبــدأ تكافؤ الفــرص الذي يعــدّ مكوّنًــا مهمًا من مكونات العدالة ســيتيح للغات المؤهلة فرض منطقها، وبالتالي تخرج الأمازيغية من دائرة الديماغوجيا والتوظيفات السياســوية المشــبوهة. ومن الصعوبات الكأداء التي تقف أمام تطبيق العدالة اللغوية فــي المجتمع المغاربي غياب اللغــة الأمازيغية المعيارية الجامعة في وضعها الحالي، فـ «مصطلح اللغة المازيغية افتراضي، لغياب اللغة الجامعة، ولكن تبقى اللهجات البربرية لغات السكان الأصليين لشمال أفريقيا توارثها الخلف عن السلف»(142).

وهناك معوِّقات أخرى فــي تطبيق العدالــة اللغوية، فاللغات الأمازيغية تتفاوت في ما بينها في هذا الشــأن، حيث إن الأمازيغية الشاوية أو التارقية في الجزائر لا تمتلك مؤهلات تمتلكها القبائلية لأســباب موضوعية تاريخية واجتماعية وثقافية، تعــود إلى طبيعة الناطقين بكل لغة ونظرتهم إليها.

قد يترتب على ذلــك فــرض الأمازيغية المؤهلــة على بقية

---

(141) باتريك ســافيدان، **الدولة والتعــدد الثقافي**، ترجمة المصطفى حســوني (المغرب: دار توبقال للنشر، 2011)، ص 70-71.

(142) صاحب هذه المقولة جزائري أمازيغي قبائلي يعرف هذه اللغة، وقد أصدر حكمه هذا بنــاء على دراية ومعرفة، فقد ألّف الكثير من الدراســات المتعلقة بالأمازيغية وكيفية ترقيتها، وانتقد الطروحات الهادفة إلى فصلها عن موقعها الطبيعي، وكشف عيوب النخبة المتشــددة، إضافة إلى خدمته للغة العربية بوصفه أستاذًا لها، وعضو مجامعها في الجزائر ودمشق والقاهرة. انظر: بلعيد، **المازيغية في خطر**، ص 135.

المناطق، وهو توجّه قد يقابَل بالرفض، فـ «التوحيد اللغوي لن يأتي أبدًا، ولا يأتي لأنه ليس من السهولة أن تتنازل لغة/ لهجة عن فنونها لصالح لغة/ لهجة أخرى من فصيلتها، وليس سهلًا تنميط لغة ما على حساب لغة أخرى، ومن هذه الزاوية رفضت بعض المناطق المازيغية تدريس المازيغية»[143].

هنا نلحظ تصادم طموح أمازيغ المغرب العربي مع واقع مغاير. وكي يتحول إلى حقيقة ملموسة، لا بد من وجود جهد علمي - في المقام الأول - جبار لتصبح اللغة الأمازيغية لغة الحياة والمعرفة، وتسمو إلى مصاف اللغات العالمة، خصوصًا أن النصوص القانونية متوافرة والإرادة السياسية متحققة.

يضاف إلى ما سبق «صعوبة وضع نظام نحوي وصرفي موحّد للهجات متنوّعة في المبنى والتركيب والدلالة، وهي صعوبة لا يمكن تجاوزها»[144]. ففي المغرب العربي ما لا يقل عن عشر لغات أمازيغة كبرى بتفرعاتها (القبائلية، الشاوية، الشنوية، التارقية، الشلحية، الريفية، الميزابية... إلخ). وسيكون في تبنّي إحداها على حساب الأخريات ظلم لباقي المجموعات الأمازيغية، أم تُرى سيعمد القيّمون إلى القيام بعملية ترقيعية توافقية بانتقاء العناصر المشتركة بينها، أو إلى إخراج لغة مخبرية بعيدة عن حقيقة اللغات الأمازيغية، وبذلك نكون أمام إسبيرنتو (Esperanto) جديد.

كما أنّ ممّا يدخل في جوهر الصراع اللغوي أن يعمد ناشطو

---

(143) بلعيد، المازيغية في خطر، ص 60-61.

(144) المديني، ص 103.

الحركة الأمازيغية إلى المطالبة بحكم رسـمية هذه اللغة، خصوصًا في المغـرب، وبإجبارية تعلُّمها وتعليمها، مسـتندين في ذلك إلى الدسـتور الذي ينص على أن الأمازيغية شأن مشترك يخص جميع المغاربة بلا اسـتثناء، وفي هذا عنت يوجب إلزام جميع المتعلمين بلغة جديـدة لا تمتلك مقومـات اللغة المعياريـة، فعوضًا عن أن ينصرف جهدهم إلى إتقان اللغة الرسـمية الأولـى، والتحكم في لغات الانفتاح، يُقحَمـون في نظام كتابي جديـد بجميع تعقيدأته، ومنظومـة قواعدية مورفولوجيـة غريبة عنهم فـي الوقت الراهن، فيحمّلون بذلك متاعب أخرى في سـن مبكرة، وفي هذا ظلم لهم ومجافاة لمبادئ العدالة اللغوية.

هذه كلّها، كما نرى، صعوبات جديـة موضوعية، تنطبق على الحالة المغاربية، نظرًا إلى تعدد اللغات الأمازيغية، ثم عامل الهجرة نحو المدن من جميـع المناطق الأمازيغية، وهو مـا يصعّب انتقاء لغة من بين أخريات، كما أن ثمة مجموعـات أمازيغية صغيرة، إذا تجاهلها المعنيون، فسيكون في ذلك مجافاة لروح العدالة اللغوية.

اللافت في هذا المقام أنّ للجزائر وضعًا خاصًا. ولا نعتقد أنّ المغرب أفلت منه أيضًا، وهو اقتـران المطالب الأمازيغية بالحركة الفرانكوفونية، منذ بداياتها الأولى، بحيث لم تسـتطع التخلّص من ترسباتها إلى اليوم. وتجلّى هذا الاقتران في معاداة كلّ ما هو عربي، وتحويل درس الأمازيغية إلى درس في الفرنسـية، وإنجاز البحوث عنهـا (الأمازيغية) بالفرنسـية. ويكفي أن يطّلع المـرء على قائمة البحوث المنجزة في قسم اللغة الأمازيغية في جامعة تيزي وزو عبر

شـــبكة الإنترنت، من حيث اللغة والمضامين والإحالات، ليعلم أنّه قسم مكرر للغة الفرنسية[145]، وهذا كلّه بفعل قسم اللغات الشرقية والأكاديميـــة البربرية في باريس اللذين يمارســـان نفوذهما بصورة أو بأخرى علـــى نخبة الجزائر الأمازيغيـــة؛ إذ تعمل هذه الفئة على تغريب الأمازيغية بالعمل على تنقيتها من كل مُقترَض عربي، وكذا بتبنّي رسم الخط اللاتيني وســـيلة لتدوينها، واتخاذ الفرنسية وسيلة لتعليمها داخل الصفوف.

يتطلّـــب هـــذا الأمر مـــن النخـــب الأمازيغيـــة فـــكّ ارتباطها بالفرانكوفونية، وهو ارتباط زالت مبرّرات الإبقاء عليه، ليبدو حسن النية والإخلاص لديها، فوضع الأمازيغية القانوني الآن يســـمح للناشطين بأن ينجزوا من أجلها جميع المشـــاريع داخل أوطانهم في فضاء من الحريـــة والعدالة لا نظير لـــه، وبدعم من مؤسســـات الدولة في فرق البحث والمختبرات الجامعية بعيدًا عن جميع الشبهات والتشكيك في الصدقية، وعن تُهم العمالة للمستعمر القديم، وغيرها من الشتائم التي يفترض ألّا تبقى في الخطاب اللساني أو السياسي المغاربي.

أمّا الإبقاء على الارتباط فمن شأنه أن يوسع الهوّة بين اللغتين العربية والأمازيغية، ويســـاهم في إحداث الفُرقة بين مواطني البلد الواحد الذي يقوم أساسًـــا على مبـــدأي الشـــراكة والجوار. وهي الملاحظة التي نعتقد أنها لا تنطبق علـــى المغرب بالحدّة ذاتها؛ إذ

(145) لمزيد من التفصيل في هـــذا الموضوع، انظر: بلعيد، في المواطنة اللغوية، الذي أتى فيه إلى جميع مظاهر الارتباط، وبيّن مخاطرها على الأمازيغية وعلى المجتمع الجزائري.

يكفي تتبّع ما تكتبه هناك النخبــة الأمازيغية بالعربية لندرك أن هناك بعض الاختلاف، وإن لم تنتفِ الظاهرة إطلاقًا. إذ تبنّى الأمازيغ في المغرب رسم خط التيفيناغ بقرار سياسي حفاظًا على استقلالية هذه اللغة، وتمييزًا لها من غيرها.

لن تخدم حالة الارتبــاط بالفرانكوفونية، وما ينجم عنها من صراع الأمازيغية ولا العربية. ولا ريب في أن الفرنســية ستكون هي الرابح الأكبر والأوحد في نهاية المطاف، وهي اللغة المهيمنة حاليًّا على المشهد العام بوصفها اللغة الرسمية الفعلية التي نعتقد أنها في وضعية مريحة للاتجاه التغريبي داخل الحركة الأمازيغية، وهو ما يؤدّي إلى تكريس الفرنســية لغةً مشتركة بين الجميع بدلاً من العربية التي يفترض أن تتبوّأ المقام الذي تســتحقّه. ويعدّ هذا مفروضًا بحكم الأمر الواقــع وفقاً لمعادلة لا غالب ولا مغلوب. ونعتقد أن تجميد قانون تعميم اســتعمال اللغة العربية الذي وافق عليه المجلس الشــعبي الوطنــي (البرلمان الجزائــري) في عام 1991 يندرج في هذا الباب.

لا ريــب فــي أنّ «الوضــع اللغوي المــوروث عــن العهد الاستعماري لم يكن نتيجة تفاعل اجتماعي أو نتيجة مبادلات دولية طبيعية، وإنما هو نتيجة عمل سياسي مرسوم ومدروس، هذا الوضع الذي فرض على الجزائر بأساليب سياسية، يجب أن يجابَه بسياسة محكمة لحل معضلاته»[146].

---

(146) عبــد الحميد مهــري، أهمية وضع سياســة وطنية للغات، سلســلة دفاتر المجلس؛ 26 (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2007)، ص 12.

من الأسئلة الملحّة في الشأن الأمازيغي، وهي تفرض حضورها على المتتبّع للوضع اللغوي المغاربي، أسئلة تتعلّق بطبيعة السياسة التي تطبّق في هذا المجال، فهل هي سياسة قطْرية أم مغاربية، مع أن الواقع يقول غير ذلك تمامًا؟ وما عواقب هذه السياسة اللغوية على الناطقين بالأمازيغية في هذه الأقطار؟

يبدو أنّ الوضع يختلف عمّا يريده المعنيون بالأمر، فقد اتجهت كل دولة إلى رسم سياستها اللغوية بمعزل عن الأخرى، وفي هذا تشتيت للجهد وهدر للطاقات والوقت والمال، الأمر الذي ستنعكس آثاره سلبًا على مستقبل الأمازيغية في بلدان المغرب العربي. فالسياسة القطْرية في تدبير شأن لغوي مشترك لن تكون مجدية لأنّها ستخلق وضعًا لغويًّا مصطنعًا ومنافيًا لطبيعة اللغة. ولنأخذ على سبيل المثال قضية رسم الخط الذي لم يُجمع عليه إلى الآن؛ فالمغرب اتخذ خياره بظهير ملكي بتبنّي رسم خط التيفيناغ الذي ارتبطت به الأمازيغية منذ القِدم. وأمّا في الجزائر فتدوّن الأمازيغية بثلاثة خطوط: العربي واللاتيني والتيفيناغ، ولم يُبت هذا الأمر إلى الآن، لدرجة أن أوراق الامتحانات مثلًا (في البكالوريا، وشهادة التعليم المتوسط) تُقدَم بالخطوط الثلاثة، وللطالب حرية الاختيار، وبالتالي، أي أمازيغية هذه التي تمنع التواصل مستقبلًا بين المتخرجين في المدرسة المغاربية؟

على الرغم من العراقة المعيارية للعربية وثراء رصيدها الفكري، فإنها تعاني عدم توحيد الجهد وتنسيقه، ما أضر بها كثيرًا، ولا تزال السياسات اللغوية القطْرية في مستوى توحيد

المصطلحات، وغيرها من المسـائل اللغوية، فما بالنا بلغة نستطيع أن نقول إنّها لم تبلغ سـن الرشد، وتفتقد المعيارية. لا شك في أن الضرر سيكون أكبر؛ فعن أيّ عدالة لغوية نتحدث إذا ازدادت هذه اللغة تشرذمًا عمّا هي عليه الآن؟

لا بد من أن يدعونا هـذا إلى التحفّظ تجـاه النيات الكامنة وراء هذه السياسـات، فنرى أن تلبية المطالب اللغوية لم يكن إلّا صرفًا لساكنة المغرب العربي عن المشـكلات الجوهرية العميقة التي تعانيها هذه البلدان، إن على مسـتوى التنمية أو على مستوى البطالة أو الفسـاد الـذي ينخر هيـاكل هذه الـدول، فضلاً عن المحسوبية والمحاباة، وفشـل جميع الخطط الاقتصادية المتبعة. نخلص إلى القـول إن العدالة اللغوية ما هـي إلّا أكذوبة ترضي الضمير(*).

(*) هو عنوان لفصل بعنوان «أكاذيب ترضي الضمير» من كتاب أصدره بريان باري (B. Barry) بعنـوان *Culture and Equality: An Egalitarism Critique of Multiculturalism*، في جزءين، وهو من منشورات كامبريدج السياسية. ترجمه كمال المصري بعنوان **الثقافة والمسـاواة: نقد مسـاواتي للتعددية الثقافية** ضمن سلسـلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت في عام 2011. إنه عبارة عن نقد للطروحات التي تقدّم بها أنصار التعددية الثقافيـة، خصوصًا ما جاء به كيمليكا، في هذا الشأن، بدحض حججهم، وتبيان أنها لا تنطبق على الواقع، على الرغم من وجاهتها، وحسـن نيات أصحابها، إذ يرى أن في كندا التي تعد بلدًا متعددًا ثقافيًا، ثمة مواطن من بين كل ثلاثة مواطنين يرفض التعددية الثقافية، وفق أحد الاستطلاعات، ولذا فهو يرى أنه انشغال لم يتجاوز مستوى النخب، كما يطرح حججًا أخرى عن خطورة الطرح التعددي على مسـتقبل الدول- الأمم. انظر: بريان باري، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة؛ 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011).

تاسعًا: شركاء في وطن واحد

يشدد أغلب النصوص القانونية في بلدان المغرب العربي على المواطنة الدستورية والتساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن ثمّ لا يوجد تفريق على أساس لغوي أو غيره. فالمواطن المغاربي يتمتع بحرية التنقل والإقامة والتملك والتعلم في أي منطقة من مناطق وطنه. كما تكفل له النصوص حق التعبير عن رأيه، والانخراط في أي نشاط سياسي أو ثقافي، إضافة إلى حقوق أخرى تستلزمها المواطنة.

بناء على ذلك، فإن المواطنين شركاء وجيران في أوطانهم، وبينهم عقد اجتماعي، أو عقد اتّحاد لا يلزمهم بالطاعة لأيّ كان، والشعب المتعاقد هو وحده مصدر السلطة وصاحب السيادة، وهو وحده الذي يمارسها. وهذا الحق له دون غيره، فلا يقبل الخلع ولا التجزئة، ولا يمكن التنازل عنه، فهو حقّ يجسّد السيادة.

ذلك هو العقد الاجتماعي عند روسو، وهو البند الوحيد الذي يُحتكم إليه. وتنازُل الفرد للجماعة هو ما تتكوّن منه الإرادة العامّة؛ فالمواطن عندما يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد بعينه، فجميع المواطنين مرتبطون في حالة مساواة تامّة، ولا أحد رعية لآخر. وبما أنّ الشعب لا يريد إلاّ المصلحة العامّة، فلا بد من أن يكون التنازل لمصلحة ما يحبّه الجميع ويدافع عنه، ألا وهو القانون[147].

---

(147) محمد عابد الجابري، «العقد والعهد والعقد المزدوج،» على الرابط:
<www.mokarabat.com/m423.htm>.

كما أنه العقـــد الذي يفرض على الجميـــع التواصل والتعاون والتفاهم في مـــا بينهم، لغرض تبادل المصالـــح، كما تحتّم عليهم ضرورات التعامل اتخاذ لغة مشـــتركة قنـــاةً للتواصل، وكانت هذه اللغة ولا تزال اللغة العربية لمجموعة من الاعتبارات، نذكر منها:

- أنهـــا اللغة التي يعرفها الجميع من ناطقـــة عربية وأمازيغية، بعيدًا عن النظرة الشوفينية ومحاولة إنكار الواقع، فهي لغة الأغلبية الساحقة من الساكنة.

- تمتلك اللغة العربية جميـــع المؤهلات التي تجعل منها لغة وسيطة، فهي لغة عالمية: يتواصل بها أكثر من 300 مليون عربي.

- إنها لغة العبادة لأكثر من مليار مسلم، وهي لغة رسمية ولغة ثانية في كثير من البلدان والهيئات العالمية، كما أنها إحدى اللغات الست التي تعتمدها الأمم المتحدة.

- لهذه اللغة تراكم حضاري ورصيد فكري يؤهلها لمســـايرة التطورات العلمية الحاصلة، إضافة إلى تميزها بنظام كتابي ألفبائي راقٍ يؤهلها سلفًا لتحويل المعارف والخبرات ونقلها من جيل إلى آخر، إضافة إلى كونه نظام كثير من اللغات غير العربية.

- هي اللغة الوطنية والرسمية في البلدان المغاربية، ما يعني أنه ينبغي ألّا يكون ثمة اختيار بينها وبين لغة أجنبية أخرى.

لذا، فإن العربية هي اللغة الوســـيطة المثلى في بلدان المغرب العربي، ويجـــب ألّا يقتصر دورها على أنها لغـــة الواجهة المكتفية بأداء الوظائـــف الرمزية، بينما الهيمنة الفعليـــة لغيرها، ذلك أنّه من

العدالة اللغوية ألّا تهان لغة وطنية ورسمية في عقر دارها.

إضافة إلى ذلك، إذا عمل كل طرف بأخلاقيات الشراكة وشروطها القائمة على الاحترام المتبادل والتسامح والاحتكام إلى القوانين المدنية التي تكفل حقوق المتشاركين، فلا شك في أنّ ذلك سينعكس إيجابًا على التنمية وشروطها، وبناء مجتمع يسوده السلم والتعاون، وهو ما يُعرف بالتنوّع في إطار الوحدة.

كان المجتمع المغاربي عبر عصور التلاقي والتلاقح العربي الأمازيغي متّسمًا بهذه الخصائص؛ قامت فيه دول حكمها أمازيغ، فنشروا العربية وجعلوها لغة مشتركة، وتَسَمَّوا بأسماء عربية، ولم يعانوا أي عقدة نقص تجاهها، بل نبغ فيها العلماء والمفكرون وألّفوا بها، ودوّنوا بخطها ما كتبوه في الأمازيغية.

يمكننا أن نطالع في التاريخ مئات الأسماء اللامعة في شتى العلوم اللغوية والأدبية والفقهية والفلك وغيرها من المعارف؛ «فعلماء البربر الذين ألّفوا بالعربية في مختلف العلوم لا يمكن أن نقارنهم كثرة بأجدادهم الذين ألّفوا بالإغريقية أو اللاتينية»[148]، فنجد منهم الزواوي والشاوي والمغراوي والتازي والمشدالي والجزولي والسوسي واليوسي والبجائي، وهي، كما يرى القارئ، ألقاب أمازيغية نسبة إلى قبيلة أو منطقة أو إلى حوزة علمية ثقافية.

كما أن الأمازيغ اتّخذوا الخط العربي وسيلة لتدوين الأمازيغية

---

(148) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، [1993 - 1996])، ج 4، ص 203.

وكتابتها، وتخلوا عن الخط اللاتيني الذي كان وسيلتهم في الأغلب الأعم، إضافة إلى خط التيفيناغ، فـ «رغم انتشـــار اللغة العربية بين البربر وتقديســـهم لها باعتبارها لغة الدِّين، فإنّ بعضهم قد عبّر عن خواطره أحيانًا بالبربرية، ولكن بحروف عربية، وكان هذا شائعًا بين المتعلمين منهم»(149)، كما أنّهم لم ينظروا إليها نظرة ازدراء.

ونجد أيضًا أن كثيراً من الدراسات تقرّ بالاشتراك في الأرومة الواحدة، مثلما تدل على ذلك الوقائع المشــاهدة وتثبته الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية والإثنولوجيـــة واللغوية(150). وهذا على العكس ممّا عملت على ترويجه المدرســـة التاريخية الاستعمارية، حيث نُظِر إلى «الوافدين العرب كغزاة مســـتبدين، وليس كفاتحين يحملون مشروعًا من شأنه أن يســـعف البربر والعرب على السواء على توحيد ذاتهم وتجديد استكمال مقوماتهم»(151).

لذلك ينبغي أن يتجاوز الخطاب الأمازيغي بعض الشـــعارات التي لا يزال يرددها بعض متطرفيـــه، وأضحت مفرغة من دلالاتها وشحنتها التحريضية بفعل التقادم وعدم الواقعية وهشاشة حِجِّيتها. فالمفاهيـــم تبدلت، وبات الجميع جيرانًا فـــي وطن واحد. كما أن جميع الشـــرائع الســـماوية والقوانين الوضعية تحث على حســـن

---

(149) سعد الله، ص 206.

(150) عبد الله العروي، مجمل تاريـــخ المغرب من الغزو الأيبيري إلى التحرير، ط 5 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 44 وما بعدها.

(151) امحمـــد مالكي، الحركات الوطنية والاســـتعمار فـــي المغرب العربي، سلســـلة أطروحات الدكتوراه؛ 20 (بيروت: مركز دراســـات الوحدة العربية، 1994)، ص 48-49.

الجوار وتحرص عليه، إذ إن أساسه التعايش والتسامح والعدالة اللغوية والثقافية.

إن ما يمكن أن نؤكده هنا هو أنّ هذا التحوّل لم يحدث فجأة؛ فـ «... الأسلمة (Islamisation) واعتماد لغة الضاد أداة للتواصل [...] لم يكن حدثًا تاريخيًا سهل الوقوع، وهي الحقيقة التي أكدتها صعوبة الفتح سياسيًا وعسكريًا على امتداد أكثر من خمسين سنة»[152] ما يعني أن العملية أخذت وقتها وفق سُنَّة التدرج، إلى أن صارت العربية لغة العلم والمعرفة، بعد أن كانت لغة العبادة والشعائر الدينية ولغة القرآن الذي يفرض عليهم الدِّين الجديد تلاوته، وهو ما حدا بالمؤرخين إلى تأكيد أن «البربر الذين تعرّبوا يعدّون أضعافًا مضاعفة من الذين تلتنوا (من اللاتينية)»[153].

عمومًا، لا بدّ من وجود استراتيجيا موحّدة وواضحة في التعامل مع اللغات الأجنبية وعدم تغليبها على اللغة العربية، فمن شأن سياسة مثل هذه أن تفتح المجال واسعًا أمام التعليم والباحث العربي للتعرف إلى الثقافات والعلوم الغربية، وفي الوقت نفسه لا تضيع هويته في زمن العولمة[154]، ولا ينسلخ عن جلدته وأمّته وتاريخه. من ثمّ، يمكن أن تلزم تشريعات الدول المغاربية جميع مواطني الدولة بإتقان لغتها التي هي عامل مهمّ لتوحيد الشعب، وعلى الحكومة وبعض الجهات التنفيذية والمحلية أن تطوّر جميع

---

(152) مالكي، ص 50.

(153) سعد الله، ج 4، ص 203.

(154) بوزياني، ص 214.

الوسائل للتعريف بها، وتقدم الشروط التنظيمية والمواد التقنية لإتقانها، وأن تعلّمها للمواطنين في داخل الدولة ولأبناء الجوالي في الخارج، وأن تتيح لهم الظروف لتنمية معارفهم باللغة الوطنية اقتداء بدول كماليزيا التي تجعل إتقان اللغة الماليزية من شروط تثبيت أي موظف ماليزي[155]، وهذا على العكس ممّا هو متّبع في بعض الدول المغاربية التي تشترط معرفة اللغة الفرنسية لتولّي أغلب المناصب. وهنا يطرح موضوع العدالة اللغوية بحدّة،؛ إذ لا شك في أن هذا يُنقص من قيمة اللغة الرسمية أو الوطنية، ويجعلها في مرتبة أدنى من مرتبة اللغة الأجنبية.

إذا نفينا الجانب السياسي، يلاحَظ أن التمازج بين العرب والأمازيغ ظل على مرّ التاريخ بفضل أخوّة الإسلام، ولم يشعر أحد بالغبن والحيف منذ وطئت أقدام العرب المسلمين شمال أفريقيا، فظلوا يتصاهرون وينكبّون على تعلم اللغة العربية وخدمتها، ولم يدعوا العرب إلى تعلّم اللغة الأمازيغية فرضًا أو طواعية. ولكن بعد الارتماء في أحضان الفكر الليبرالي الذي يقدس الذاتية والفردانية، بدأت فئة من الأمازيغ المتشبّثين بالفكر الغربي تطالب بحقّ الأمازيغية وفي الانفصال عن العرب.

إنّ ما نخلص إليه هو أنّ هذه الشراكة ممتدة الجذور في التاريخ، ولن يشكك فيها إلّا من يريد زرع بذور الشقاق، وليس للجميع خيار - كما كان لهم من قبل - إلّا أن يقبلوا بعضهم

---

(155) حجازي، ص 64.

بعضًا على أســاس المواطنة الدســتورية؛ فالعصر هو عصر الدولة المتعددة الثقافات، ولا مــكان فيه للقومية الخالصــة النقية، فمثل هذه الطروحــات أضحت متجاوَزة لأن التعدّد بات ســمة جوهرية في الدولــة – الأمّة الحديثة، أساســها التجانــس والوحدة، فهناك دومًا «ســاكنة تنتقــل، ومجموعات تختلط، وأراضٍ تــمّ ضمّها أو التخلّي عنهــا، وعمليات تبادل تجاري ســبق إقامتها، وصيرورات إدماج سياســي تم تحقيقها، وحدود جرى تغييرها»[156]. وليس من العدالــة أن تنعزل الأطراف المتجاورة في غيتوات لســانية، وتغلق باب التواصل؛ فللحياة إكراهاتها التي تفرض على الإنسان، بوصفه كائنًا اجتماعيًّا، التكيف مع المعطيات الجديدة، فهذه أوروبا التي لم يمنعها تنوّعها الفسيفسائي وكثرة محنها وصراعاتها التي لم تتوقف عبر العصور، من التوجّه نحو اتحاد يحترم خصوصيات كل طرف، والانطلاق في تنمية شاملة وبناء حضارة متعدّدة الأبعاد.

لذا، يتعيّن علــى المجتمعات المغاربيــة أن تتجاوز الوضعية اللغوية التي أحدثتها صدمة الاحتلال ومضاعفاتها اللاحقة، وذلك بتبنّي «نظرة تكاملية وظيفية لأبعــاد الهوية، فلا جدوى من تضخيم أجزاء منها على حساب أخرى، وتحويلها إلى أورام خبيثة ونزاعات بلا مخرج»[157].

(156) سافيدان، ص 8.

(157) محمد العربي ولد خليفة، «اللغة والهوية والتعددية اللســانية،» منبر حوار الأفكار، العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، ص 13.

خاتمة

يجدر بنا في خاتمة هذا الكتاب أن نوجز النتائج والاقتراحات التي نراها كفيلة بالارتقاء بالعدالة اللغوية والممارسة الديمقراطية في مجتمع تعدّدي كالمجتمع المغاربي، ومن ثم يساهم تكريسها أسلوب حياة يُدعِّم لحمة النسيج الاجتماعي ويقوّيها، ويؤدي إلى تماسك بناء الدولة الأمة والانتقال بها من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

بناء على ذلك، علينا تجاوز مجموعة من المعوّقات المفتعلة، ومنها:

1 - النظرة الماضوية الآسرة لتفكير النخب، خصوصًا ما تعلّق منها بممارسات الماضي القريب، من إقصاء وتهميش، إذ يكفي الاعتراف الدستوري بالأمازيغية الذي يمثّل جبرًا للخاطر وتأكيدًا للمساواة الرمزية بين اللغات الوطنية.

2 - على بعض الداعين إلى الأمازيغية الكفّ عن ممارسة الضغط على الجماعة اللغوية العربية وإشعارها بعقدة الذنب

تجاه الأمازيغيــة، فالصــراع الحقيقي والأصلي ليس بيــن العربية والأمازيغيــة، بل هو بين اللغات الوطنية واللغة الفرنســية المهيمنة الفعلية على ساحة التواصل الرسمي والعلمي.

3 - على الخطاب الأمازيغي أن يتجنّب الاســتفزاز، والعنف اللفظي المؤدّي إلى العنــف المادّي، كما عليــه ألّا يتنكر للقضايا المصيرية للأمّة العربية الإســلامية، كما هو ملاحظ الآن في بعض خطابات نخبه المتطرّفة.

4 - على الخطاب الأمازيغي أن يرقى إلى مســتوى تطلعات الجماعة الأمازيغية عن طريق تقديمه آليــات إجرائية ترتفع باللغة الأمازيغيــة إلى مســتوى اللغات العالميــة، لتصبح قــادرة على تحويل المعرفة ونقل التكنولوجيات، وحتى تتبوّأ مكانتها الطبيعية بوصفها لغة للحياة، خصوصًا أنّ الدول المغاربية أبدت استعدادها والتزامها الأدبي للعمل على تدعيم وتشــجيع كل جهد يصبّ في هذا الاتّجاه.

5 - على النخب الأمازيغيــة فك ارتباطها مع الدوائر الأجنبية التي تؤلّب على أنظمة بلدانها، فذلك يثير حساســية لدى الناطقين بالعربية الذين يرون في ذلك وجهًا من وجوه الاســتعداء والعمالة للأجنبي ضد الوطن.

6 - عدم حصر جميع المشــكلات الاجتماعية في المســألة اللغوية التي ليست إلّا وجهًا من وجوه العدالة الاجتماعية.

7 - المســألة الأمازيغية تخــصّ جميــع المغاربيين من دون

استثناء، شأنها في ذلك شأن العربية والإسلام، بوصف هذا الثالوث هو الذي يكوّن هوية هذه الشعوب، فهي تعني الجميع، ولا فائدة من المزايدات السياسوية. ومعلوم أن النصوص القانونية تحرص على منع قيام الأحزاب في هذه البلدان على أساس عرقي أو ديني أو لغوي.

8 – على الخطاب الأمازيغي أن يحرص على الوحدة الوطنية في نصوصه، ولا يغفل الانتماء العربي الإسلامي، حتى لا نسمع من فترة إلى أخرى أصواتًا من داخله تدعو إلى الانفصال والاستقلال والحكم الذاتي، ما يجعل بقية الساكنة تقف من هذا الخطاب موقفًا حذرًا، وتتوجس منه خيفة.

9 – كما أنّ هذه الدعوات دعوات تضليلية إذا قيست بمقياس العقل والمنطق والواقع، لأنّ المناطق ذات الكثافة الأمازيغية مناطق جبلية معزولة وفقيرة من الناحية الطبيعية، وتعتمد تنميتها على بقية مناطق البلاد المغاربية، أي إنّها حسابيًّا مناطق غير مكتفية ذاتيًّا، ولا تمتلك مؤهّلات اقتصادية لقيام دول مستقلة، أو ذات حكم ذاتي.

إن ما تعانيه المناطق ذات الكثافة الأمازيغية من نقص في التنمية على مختلف المستويات هو أمر عام في شتّى مناطق البلدان المغاربية، ولم تكن اللغة في يوم من الأيام عائقًا في وجه الناطقين بالأمازيغية للارتقاء الاجتماعي، بدليل أنّهم يشغلون أعلى المراكز في مؤسّسات الدولة وفي هياكلها، وفي مختلف القطاعات، بل لم يكن أحدهم يُسأل عن لغته، وبالتالي قد تشتغل تلك الأصوات بالدعوة إلى ترشيد النفقات في أكثر القطاعات، وإلى الحكم

الراشد الذي لا ينفصل عن العدالة والمواطنة التامّة، والتمتّع بالحق الدستوري.

10 - الكــف عن رمي العربيــة بإنتاج الإرهــاب والأصولية الفكرية الدينية، وغرس مجافاتها في نفوس الناشئة الأمازيغية.

أخيراً يمكن أن نقترح في هذا المجال التفكير في كيفية التعايش كما تعايش أجدادنا، وكيف نبــدع في المجالات المعرفية والعلمية والتقنية المختلفة، فضلاً عن كيفيــة إدخال موضوع العدالة اللغوية ضمن المســار البيداغوجي الجامعي في التخصصات العلمية، مثل كليات القانون والإعلام والعلوم السياســية، والدراسات اللسانية، واســتحداث فروع في الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة. وكذا إنشــاء مجالس عليا للغات لتدبير هذا الشــأن الحساس، بمعنى أن نجعل من العدالة اللغوية سلوكًا ثقافيًّا ممارَسًا باستمرار.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد الحليم بن عبد السلام. مجموع فتاوى. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، وابنه محمد. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، [د. ت.].

أهمية التخطيط اللغوي - أهدافه ووظائفه. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2011.

باري، بريان. **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**. ترجمة كمال المصري. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (سلسلة عالم المعرفة؛ 383)

بركة، عبد المنعم أحمد. **الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث.** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990.

بلعيد، صالح. **في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى.** الجزائر: دار هومة، 2008.

ـــــــــ. **المازيغية في خطر.** الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2011.

البنا، جمال. **نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي.** القاهرة: دار الفكر الإسلامي، [2011].

بينيت، طوني، لورانس غروسبيرغ وميغان موريس. **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع.** ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بوعرفة، عبد القادر. **العدالة والإنسان: أسئلة الواقع ورهانات المستقبل.** الجزائر: منشورات مخبر الأبعاد القيمية في الجزائر؛ دار آل رضوان، [2008].

التومي، محمد. **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم.** ط. 2. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

الجابري، محمد عابد. **حفريات في الذاكرة من بعيد.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

جونستون، ديفيد. **مختصر تاريخ العدالة**. ترجمة مصطفى ناصر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012. (سلسلة عالم المعرفة؛ 387)

رولز، جون. **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**. ترجمة حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

سافيدان، باتريك. **الدولة والتعدد الثقافي**. ترجمة المصطفى حسوني. المغرب: دار توبقال للنشر، 2011.

سعد الله، أبو القاسم. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، [1993 - 1996].

السيد حسين، عدنان. **المواطنة في الوطن العربي**. الرباط: منتدى الفكر العربي، 2008.

شاكر، سالم. **الأمازيغيون اليوم**. ترجمة عبد الله زارو. المغرب: مؤسسة تاوالت للثقافة الأمازيغية، [د. ت].

الصافوط، محمد. **المواطنة والوطنية**. المغرب: مطبعة النجاح بالدار البيضاء، 2007.

صبولسكي، برنار. **علم الاجتماع اللغوي**. ترجمة عبد القادر سنقادي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

الصفار، حسن. **التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية**. [بيروت: دار الساقي، 1999].

صقر، مصطفى أحمد. **فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام**. مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989.

عثمان، سعدي. **عروبة الجزائر عبر التاريخ**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب من الغزو الأيبيري إلى التحرير**. ط 5. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996.

ـــــــ . **من ديوان السياسة**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، [2009].

عفيفي، عبد الفتاح. **علم الاجتماع اللغوي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د. ت].

الفهري، عبد القادر الفاسي. **اللغة والبيئة**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003.

كالفي، لويس جان. **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمة حسن حمزة؛ مراجعة سلام بزي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

ـــــــ . **علم الاجتماع اللغوي**. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

كولماس، فلوران. **اللغة والاقتصاد**. ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، 2000. (سلسلة عالم المعرفة؛ 263)

كيمليكا، ويل. **أوديســا التعدّدية الثقافية – ســبر السياسات الدولية الجديدة في التنــوّع**. ترجمة إمام عبد الفتــاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافــة والفنــون والآداب، 2011. (عالم المعرفة؛ 378)

مارســيه، جورج. **بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشــرق الإســلامي في العصور الوســطى**. ترجمــة محمود عبــد الصمد هيكل. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991.

مالكي، امحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراســات الوحــدة العربية، 1994. (سلســلة أطروحات الدكتوراه؛ 20)

مجيد، حسام الدين علي. **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندمــاج والتنوع**. بيروت: مركز دراســات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 85)

المديني، توفيق. **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياســية**. دمشــق: منشــورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

المشروع النهضوي العربي: نداء المســتقبل. ط. 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

مهري، عبد الحميد. **أهمية وضع سياســة وطنيــة للغات**. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2007. (سلسلة دفاتر المجلس؛ 26)

دوريـات

بلعيـد، صالح. «بحـث في مصطلـح (الممارسـات اللغوية) في الجزائر.» مجلـة **الممارسـات اللغوية**: العـدد التجريبي 0، 2010.

بوزياني، خالـد. «اسـتراتيجية التخطيط اللغوي ومشـكل التنمية اللغوية فـي العالم العربـي.» مجلة **المجمـع الجزائري للغة العربية**: العدد 8، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

التسامح: العدد 9، شتاء 2005.

جحفة، عبد المجيد. «»ندوة» الأبعاد السياسـية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية.» **المستقبل العربي**: العدد 253، تموز/ يوليو 2008 .

حجـازي، محمود فهمـي. «اتجاهات السياسـة اللغويـة.» مجلة **المجمع الجزائـري للغة العربيـة**: العدد 8، كانـون الأول/ ديسمبر 2008.

حنون، مبارك. «الوضـع اللغوي بالمغرب في أفـق العولمة: نحو إيكولوجيا لغوية.» مجلة **فكر ونقد**: العدد 24، كانون الأول/ ديسمبر1999 .

خلفي، عبد السـلام. «معيـرة اللغـة الأمازيغية فـي ضوء بعض التجارب العالمية.» مجلة **أسيناك**: العدد 3، 2009.

الزبون، فواز عبد الحـــق. «دور التخطيط اللغـــوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بهـــا.» مجلة **مجمع اللغـــة العربية الأردني**: تشرين الأول/ نوفمبر 2009.

الزحيلي، وهبة. «مفهوم المواطنة في المنظور الإســـلامي.» مجلة **التسامح**: العدد 15، صيف 2006.

سركيس، إحسان. «الدولة-الأمّة.» مجلة **دراسات عربية**: العدد 7، أيار/ مايو 1979.

لبيض، عبد الحق (إعداد وتقديـــم). «العروبة بعيون أمازيغية: ندوة الأمازيغيـــة هويـــة ثقافية أم رهان سياســـي؟» مجلـــة **الآداب**: شباط/ فبراير2005.

مرتاض، عبد الجليل. «التنمية اللغويـــة، من أين تبدأ؟» مجلة **اللغة العربية**: العدد 9، 2009.

المســـدي، عبد الســـلام. «لغة الطفل العربي والتحدّيات الراهنة.» مجلة **اللغة العربية**: العدد 19، 2008.

ولد خليفة، محمد العربي. «اللغة والهوية والتعددية اللسانية.» منبر **حوار الأفكار**: العدد 17، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

دراســـات

بوعلي، فؤاد. «النقاش اللغوي والتعديل الدســـتوري في المغرب.» المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياســـات: كانون الثاني/ يناير 2012. (سلسلة دراسات وأوراق بحثية)

تقارير

«الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات.» تقرير اليونسكو العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2009.

2 - الأجنبية

Books

Parijs, Philippe van. *Linguistic Justice for Europe and for the World.* Oxford: Oxford University Press, 2011.

Robert, Paul. *Le Petit Robert.* Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey-Debove. Paris: [Le Robert], 1992.

Robichaud, David. *Justice et politiques linguistiques: Pourquoi les laisser-fairistes.* Québec: Presses de l'Université du Québec, 2005.

Sapir, Edward. *Linguistique.* Traduction de Jean-Elie Boltanski et Nicole Soulé-Susbielles; présentation de Jean-Élie Boltanski. Paris: Editions de Minuit, 1968.

Periodicals

Cerquiglini, Bernard. «La Diversité des pratiques linguistiques: Richesse d'un patrimoine national.» *Langues et cité*: no. 1, octobre 2002.

Chaker, Salem. «Les Berbères dans le Maghreb contemporain: Entre tensions et evolutions.» *Afkar/idées*: Hiver 2005.

——. «La Question berbère dans le Maghreb contemporain: Eléments de compréhension et de prospective.» *Diplomatie – Magazine*: no. 3, mai - juin 2003.

Encrevé, Pierre. «De L'observation scientifique à la politique linguistique.» *Langues et cité*: no. 1, observatoire des pratiques linguistiques, 2002.

Parijs, Philippe van. «Plaidoyer pour une territorialité linguistique.» Traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur.» *Politique*: no. 73, janvier- février 2012.

Thompson, John B. «Langage et idéologie.» *Langage et société*: no. 9, mars 1987.

Thesis

Robichaud, David. «Une théorie normative de la diversité linguistique.» (Thèse de doctorat, Université de Montréal, département de philosophie, 2008).

Reports

Starkey, Hugh. «Citoyenneté démocratique, langues, diversité et droits de l'homme: Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe, de la diversité linguistique à l'éducation plurilingue.» Strasbourg, Conseil de l'Europe, 2002.

فهرس عام

- م -

هذا الكتاب

شغلت مسألة العدالة الفلاسفة والمفكرين والقادة السياسيين والحكماء منذ بداية التاريخ الإنساني. غير أن مفهوم العدالة اللغوية راح يفرض نفسه على التفكير والمفكرين منذ فترة ليست بعيدة، بعد أن تمكّن مفهوم العدالة الثقافية، أي أولوية الحقوق الثقافية، من أن يصبح حقلًا مهمًا من حقول الاجتماع البشري. وبهذا المعنى، فإن فكرة العدالة اللغوية جديدة على الثقافة العربية إلى حد كبير. وهذا الكتاب محاولة لبلورة هذا المفهوم وإدراجه في سياق علم الاجتماع اللغوي، وإظهار تطبيقات العدالة على القضايا اللغوية، الأمر الذي سيؤدي، بالضرورة، إلى تناول مفاهيم مثل الحقوق اللغوية والتسامح اللغوي وغير ذلك من المفاهيم المجاورة. ثم إن غاية هذا الكتاب هي عرض الوضع اللغوي في دولة مثل المغرب في سبيل مقاربة العدالة اللغوية في جذورها ومشكلاتها والحلول الافتراضية لها.

أحمد عزوز: أستاذ التعليم العالي - قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران السانية – الجزائر. حائز دكتوراه دولة في اللسانيات. له العديد من الكتب والمقالات المنشورة في مجال اللغة.

محمد خاين: أستاذ مساعد قسم- أ- بكلية الآداب واللغات جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر. حائز شهادة الماجستير في اللغة العربية – لسانيات. له العديد من المقالات المنشورة.



السعر: 4 دولارات

ISBN 978-9953-0-2905-4

